



قائمة المحتويات

مقدمة

1. منهجية اعداد التقرير
2. التنمية الاقتصادية المحلية واهدافها

الفصل الأول. الإطار السياسي

1. الإطار السياسي الإسرائيلي
2. الإطار السياسي الفلسطيني
3. الإطار السياسي إقليمياً ودولياً

الفصل الثاني. الحالة الاقتصادية في المناطق والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

1. التشخيص الديمغرافية للقدس الشرقية بشكل عام
2. البلدة القديمة
3. شارع صلاح الدين ومحيطه
4. بقية المناطق في مركز القدس (وادي الجوز، الشيخ جراح، الطور، الصوانه، العيساوية)
5. جنوب القدس (سلوان، الثوري، جبل المكبر والسواحة الغربية، صور باهر وأم طوبا، بيت صفا وشرفات)
6. شمال القدس (شعفاط، مخيم شعفاط وبيت حنينا)

الفصل الثالث. التوزيع القطاعي لاقتصاد القدس الشرقية

1. قطاع المواصلات
2. قطاع التجارة
3. قطاع السياحة
4. القطاع الصناعي والحرفي
5. سوق العمل
6. البيئة الاستثمارية في القدس الشرقية

الفصل الرابع. المستقبل: إلى أين يتجه اقتصاد القدس وما هي سبل إنعاشه؟

1. سيناريوهات مستقبل اقتصاد القدس
2. أفكار أولية لإنعاش الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية

مقدمة

هناك توجه متزايد نحو اللامركزية الحكومية في تسيير عملية التنمية الاقتصادية في أجزاء عديدة من العالم. وقد وجد ذلك صدى لدى الحكومة الفلسطينية من خلال الاهتمام بشكل واضح في مشاورات الحكومة وإصدارها قرارات رسمية بخصوص دراسة الأقاليم

وإعادة هيكلتها؛ على أساس التوجه نحو التنمية المحلية وإعطاء دور أكبر للوحدات المحلية في التخطيط للتنمية المحلية،¹ بعد أن كان دورها محدوداً بتقديم الخدمات فقط. ضمن هذا السياق يأتي مسعى برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وإعداد خطط تنمية الاقتصاد المحلي لمجموعة من التجمعات في محافظات قلقيلية وطوباس والقدس وقطاع غزة. كمرحلة أولى لتطوير خطط التنمية فقد تم انجاز تشخيص الواقع الاقتصادي وإعداد تقرير شامل يلخص الاوضاع والموارد الاقتصادية في كل تجمع، هذا التقرير المخصص للقدس الشرقية يشمل على رسم خريطة اقتصادية لها يتضمن الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وابرار الإمكانات المتاحة وأفاق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا بالإضافة الى تحديد اولي لاحتياجات تطوير الاقتصاد المحلي وذلك تمهيدا لاستكمال عملية التحليل ودراسة الواقع ووضع استراتيجيات عمل تسعى الى تحفيز البيئة الاستثمارية وتنمية الاقتصاد المحلي وتمكينه من تحقيق الاهداف والنتائج الاقتصادية المخطط لها. كذلك يتضمن المشروع تحديد الاطراف ذات العلاقة والاطار التنظيمي الذي سيتولى مسؤولية متابعة تنفيذ خطة التنمية المحلية.

إن مسعى تطوير خطة التنمية الاقتصادية يعزز التوجهات الوطنية في إعطاء دور أساسي وأكبر لمؤسسات الحكم المحلي في عملية التخطيط والتنفيذ والترويج، وتحديد أولويات المشاريع والحاجات الأساسية المطلوبة للنهوض بالتجمع السكاني. كما أن هذا الدور مقترن بالشركاء الأساسيين والفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد المحلي من خلال تأسيس الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لبلوغ هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

1. منهجية اعداد التقرير

تم إعداد تقرير تشخيص القطاعات الاقتصادية المحلية للقدس الشرقية وأحيائها الفلسطينية بالاستناد الى منهجية عمل استندت على تحليل الواقع الاقتصادي لهذه التجمعات وذلك من خلال مراجعة الوثائق المتعلقة بالتجمع والدراسات والتقارير ذات العلاقة بالاقتصاد والتنمية المحلية بالإضافة الى إجراء مقابلات ميدانية وجمع المعلومات التفصيلية على مستوى القطاعات المختلفة فيها وذلك ضمن المراحل الأساسية على النحو التالي:

1. مراجعة الوثائق والبيانات ذات الصلة

تمت مراجعة الوثائق والاحصائيات المتوفرة المرتبطة بالقطاعات التنموية المختلفة، ومن أهم الوثائق التي تم مراجعتها تقارير ومنشورات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنشورات مختلفة حول التجمعات وقطاعاتها التنموية.

2. لقاءات ميدانية مع المؤسسات المحلية

تم عقد مقابلات مع المجالس المحلية والقروية والمجالس المشتركة، حيث تم استيفاء معلومات تفصيلية حول راس المال الفيزيائي والطبيعي والبشري والاجتماعي والمالي وعلاقاتها الاقتصادية الإقليمية، كم تم اجراء مقابلات مع المؤسسات المحلية من اجل تدقيق المعلومات المستوفاه من مختلف المصادر وتقييم القدرات المؤسساتية التي يمكن ان تتكامل في اطار الجهود التنموية المشتركة.

3. إعداد تقرير تشخيص واقع الاقتصاد المحلي

¹ قانون الحكم المحلي رقم (1) لعام 1997 ، حدد الدور والمسؤوليات والصلاحيات للوحدات المحلية (بلديات مجالس قروية)، وكان لها دور محدود في تنمية النشاطات الاقتصادية ومقتصر على أن تكون موزع أو مزود لخدمات المياه والكهرباء، وبعض خدمات البنية التحتية.

بعد استكمال كافة البيانات وجمع المعلومات التفصيلية التي تتعلق بتشخيص وتحليل واقع الاقتصاد المحلي تم صياغة التقرير بالاستناد على تقييم أداء القطاعات الاقتصادية المحلية، والخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للمنطقة، وتحليل طبيعة الموارد المتاحة والفرص والمشاكل والتحديات ذات العلاقة بالإضافة الى تحليل القدرة التنافسية والأداء الاقتصادي والخصائص الاجتماعية-الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه ان يوفر ارضية معلوماتية تمهيدا لاعداد خطة التنمية الاقتصادية.

يهدف هذا التقرير إلى تشخيص الحالة الاقتصادية في القدس الشرقية، من خلال التحليل على ثلاثة مستويات رئيسية:

1. الإطار السياسي (الإسرائيلي والفلسطيني والدولي) في القدس الشرقية.
2. الحالة الاقتصادية في الأحياء المختلفة في القدس الشرقية (البلدة القديمة، شارع صلاح الدين والمناطق المحيطة، باقي المناطق في مركز القدس، جنوب القدس، وشمال القدس).
3. وضع القطاعات الاقتصادية في القدس الشرقية.

كما ويسعى التقرير إلى تفحص مستقبل اقتصاد القدس الشرقية: هل يتجه نحو الضم الكلي مع الاقتصاد الإسرائيلي أم هناك بوادر للتغلب على التجزئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها؟

من أهم التحديات التي واجه البحث في إعداد الورقة الفجوة الإحصائية فيما يخص اقتصاد القدس الشرقية. فمعظم المصادر الإسرائيلية للبيانات تركز على مدينة القدس ككل (شطريها الشرقي والغربي) وهناك عدد قليل من المصادر حول القدس الشرقية بشكل خاص. أما بالنسبة للمصادر الفلسطينية، فهي تصنفها ضمن سياق جغرافي وأداري مختلف وتركز بذلك على محافظة القدس (1J و 2J) ولا تتوفر الكثير من معلومات حول منطقة 1J وحدها. ويزيد من صعوبة الوصول إلى المعلومات غياب المؤسسات أو الهيئات المحلية في القدس الشرقية. لذا اعتمد البحث في هذا التقرير على مصادر فلسطينية وإسرائيلية ويركز على الأحياء العربية في القدس الشرقية داخل الجدار. ومن المشاكل الأخرى التي واجهت البحث هي التفاوت في المعلومات والبيانات بين المصادر المختلفة وحتى لنفس المصدر وتمت الإشارة لتلك الإشكاليات في التقرير.³

2. التنمية الاقتصادية المحلية واهدافها

هناك تعريفات مختلفة لهذا المفهوم، ولكن مجموعة التنمية المحلية في وزارة الحكم المحلي والخبراء قد أجمعوا على تعريف محلي لها، والذي يمكن تلخيصه بما يلي: "منظومة العمليات والإجراءات الاستراتيجية لبناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية من خلال عملية تخطيط استراتيجية لتحريك وتفعيل المصادر المحلية المتاحة لتحسين مستقبلها الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للجميع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يعني بالضرورة خلق بيئة اقتصادية تنموية مستدامة وقابلة للتطوير للمناطق المحلية ضمن ما هو متاح في كل منطقة من موارد بشرية وغير بشرية. بحسب البنك الدولي⁴ تتضمن عملية التنمية المحلية عدة مجالات، التخطيط الهيكلي، الاقتصاد والتسويق. إضافة إلى حقول أخرى، مثل؛ تنمية الأعمال، التخطيط البيئي، تحسين البنية التحتية، وتطوير قطاع العقارات، والتمويل. وعليه بالنسبة للبنك الدولي فان التنمية الاقتصادية المحلية تتعلق بعمل المجتمعات المحلية باستمرار لتحسين المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال الخاصة بها، لزيادة تنافسيتها وخلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل.

² يركز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بياناته على محافظة القدس المقسومة إلى قسمين: 1J وتشمل تلك الأجزاء من القدس التي ضمتها إسرائيل من جانب واحد في عام ١٩٦٧ والخاضعة لسيطرة بلدية القدس، و 2J، تشمل المناطق المتبقية من محافظة القدس.

³ فمثلاً توفر تقارير معهد القدس للدراسات الإسرائيلية لعام 2016 بيانات مختلفة حول عدد سكان "الحي الإسلامي" في البلدة القديمة.

⁴ <http://go.worldbank.org/EA784ZB3F0>

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية في دعم البيئة الاستثمارية وتعزيز المقدرات الاقتصادية للتمتع وذلك من أجل تحسين الواقع الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار ومستوى المعيشة والدخل العام، حيث تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية إعادة دراسة الواقع الاقتصادي واعداد خطة تطوير استثماري تساهم في تنشيط الواقع الاقتصادي وتعزز من فرص التكامل والتعاون ما بين القطاع الحكومي والخاص بالإضافة إلى المجتمع المحلي وبما يساهم في تحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل للسكان. لذا من المتوقع ان تسهم عملية تطوير الاقتصاد المحلي في تحقيق الاهداف التالية:

1. تحليل واقع القطاعات التنموية الاقتصادية وادائها.
2. بناء المناخ الاستثماري الملائم للمشاريع المحلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتحسين البيئة القانونية
3. رفع القدرة التنافسية بين القطاعات المختلفة بالاعتماد على الميزة التنافسية.
4. الاستثمار في التعليم، تطوير القوة العاملة، دعم النظام المؤسسي، وزيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية.
5. خلق فرص عمل جديدة.
6. دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع تشكيل منشآت جديدة بحسب البيئة والموارد والسوق المحلي
7. تحسين مستويات الدخل العام ومحاربة الفقر والبطالة واستهداف الفئات الأقل حظاً.
8. دعم تاسيس اطر تنموية تكاملية لعدد من التجمعات العنقودية ضمن نطاق تراكم الموارد وزيادة الفرص والجدوى المترتبة باقتصاديات الحجم.

الفصل الأول. الإطار السياسي

كانت القدس عاصمة التجارة والنقل والسياحة والقلب الثقافي للفلسطينيين. ولكن أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى فصلها عن الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، ودمجها في الاقتصاد الإسرائيلي، بطريقة جزئية ومشوهة. وهكذا أصبح اقتصاد القدس الشرقية يعتمد بشكل متزايد على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة وسوق العمل والمالية وغيرها. وقد تسارعت عملية فصل القدس الشرقية خلال العقد الأخير، في سياق إجراءات إسرائيلية تغيّر الطابع العمراني والديمقراطي في القدس، كلها ضمن هدف تهويد القدس. وقد سبب ذلك انخفاض مساهمة اقتصاد القدس في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 15٪ عام قبل الانتفاضة الثانية إلى أقل من 8٪ عام 2000.⁵ يمكن إيجاز التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في القدس المحتلة بثلاث ظواهر رئيسية كانت وما زالت السمات البارزة لتطوره، خاصة في السنوات الـ 10-15 الأخيرة، وهي:

- **الضم** لدولة إسرائيل الذي نتج عنه الحاق الاقتصاد مباشرة بمؤسسات وقوانين ومصالح السلطات الإسرائيلية وسياساتها التمييزية ضد التنمية والوجود الفلسطيني؛
- **العزل** عن محيطه الفلسطيني اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مما يجعل من الصعوبة بمكان مقاومة تأثيرات الضم والاستيطان والخنق على الأحياء العربية ويبعد المصلحة المقدسية عن المصلحة الفلسطينية الوطنية الأوسع؛
- **التفكك**، المتمثل في التراجع في جميع المؤشرات الاجتماعية والسكانية تقريباً وفي تفتت الاقتصاد ونزع قواه الذاتية المحركة للنمو.

4. الإطار السياسي الإسرائيلي

اشتدت الاستراتيجيات الإسرائيلية لفصل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقد الأخير، من خلال اتخاذ إسرائيل سلسلة من الإجراءات لخلق وقائع جديدة على الأرض، كلها في سياق الهدف الاستراتيجي بتهويد القدس. ومن أبرز هذه التدابير وأكثرها تأثيراً بناء الجدار الذي سارع من عزل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة والتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية وحولها.

1.1 سياسات إسرائيل لعزل القدس ودفع الفلسطينيين إلى الرحيل

أدى بناء الجدار إلى إعادة رسم الحدود بعيداً عن خط الهدنة قبل عام 1967 وقيد حركة الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها مما أفقد أسواق القدس عنصر أساسي من عناصر قاعدته الاستهلاكية، حيث كانت الضفة الغربية تمثل العمق الاستراتيجي لأسواق القدس. وتقدر الخسائر المباشرة لسكان القدس من الجدار بما يزيد عن مليار دولار خلال السنوات العشر الأولى لتشييده، حيث يقدر معدل تكاليف الفرص البديلة الضائعة إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.⁶ وقد أضر الجدار ما يقارب 100,000 فلسطيني من حاملي الهوية المقدسية الذين وجدوا أنفسهم خلف الجدار وبحاجة لعبور حواجز المرور بنقاط تفتيش من أجل الدخول إلى القدس. ومن بين المناطق الأكثر تأثراً مخيم شعفاط، وكفر عقب، ورأس خميس، والسواحة الشرقية وأجزاء من عناتا. عرقل الجدار من إمكانية وصول سكان هذه المناطق إلى مرافق الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات التي يحق لهم الحصول عليها كونهم مقيمين شرعيين داخل حدود بلدية القدس (الممتدة جزئياً خارج الجدار). على الرغم من دفع سكان هذه المناطق الضرائب الإسرائيلية، إلا أنهم لا يحصلون جميعهم على خدمات الصرف الصحي وجمع النفايات وإمدادات المياه وغيرها.

زاد التوسع الاستيطاني من عزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في منطقة (1J) عام 2014 16 مستوطنة يقطن فيها 210,420 مستوطن.⁷ وخلال عام 2015 قامت السلطات

⁵ الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). 2013. الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك.

⁶ الأونكتاد. 2013.

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. كتاب القدس الإحصائي السنوي.

الإسرائيلية بإقرار خطط لبناء أكثر من 12600 وحدة استيطانية في قلب القدس.⁸ ويعتبر مخطط IE من أخطر المشاريع الاستيطانية التي تهدد الترابط بين القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يسعى المخطط لربط مستوطنة معاليه أدوميم (أنظر/ي الخارطة أدناه) بمدينة القدس، وبالتالي خلق كتلة سكانية ومعمارية إسرائيلية خالصة من القدس إلى أغوار الأردن، وبنفس الوقت اتمام الانقطاع الجغرافي بين شمال وجنوب الضفة الغربية من خلال شطب القدس من مركزها التاريخي في تلك العلاقة بين مناطق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويتزامن التوسع الاستيطاني في القدس مع قيود وعقبات تفرضها السلطات الإسرائيلية على التخطيط العمراني والبناء في القدس. في حين يتم بناء المستوطنات على 35٪ من أراضي القدس الشرقية، لا يُسمح للفلسطينيين البناء إلا على 13٪ من مجموع مساحة مناطق القدس الشرقية التي تمّ ضمها. ويواجه سكان القدس صعوبات جمة للحصول على رخص للبناء في القدس أهمها اشتراط السلطات الإسرائيلية على من يريد الحصول على رخصة بناء إثبات ملكيته للأرض. المشكلة هي أن فقط رُبع الأراضي مسجلة رسمياً (أي عندها إثبات ملكية) ورُبعها خاضع لإجراءات تسوية وتسجيل (مثل بيت حنينا) ولكن حوالي 50٪ من الأراضي غير مسجلة في سجلات الملكية.⁹ لذا، تتطلب إجراءات الحصول على رخصة بناء وقت طويل وتكاليف باهظة تتراوح بين 150-300 ألف شيكل على الأقل، مما يفرض على العديد من الفلسطينيين البناء بطريقة "غير قانونية". ويواجه الفلسطينيون التمييز عند تطبيق القوانين التي تتعلق بمخالفات البناء. فوفقاً لتقرير أصدره مركز التعاون والسلام الدولي،¹⁰ فإن 78.4٪ من مخالفات البناء ارتُكبت في القدس الغربية بين عامي 2004 و2008، مقارنة بـ 21.5٪ في القدس الشرقية. مع ذلك، أصدرت أوامر هدم بحق 27٪ فقط من جميع المخالفات المرتكبة في القدس الغربية، مقارنةً بالقدس الشرقية التي شهدت أوامر هدم قضائية بحق 84٪ من المخالفات فيها.¹¹

خارطة توضح مخطط E1¹²

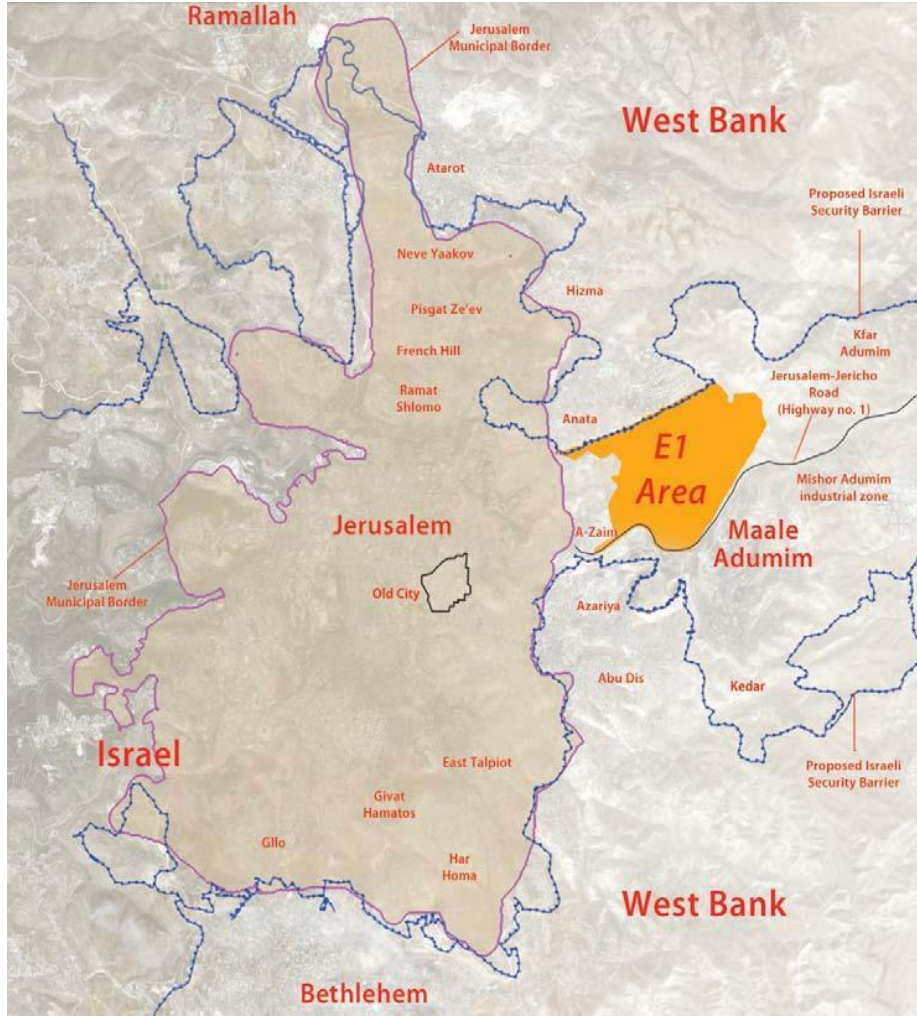
⁸ Ibid.

⁹ Marom, N. 2004. The Planning Deadlock: Planning Policy, Land Arrangements, Building Permits and House Demolitions in East Jerusalem, Jerusalem. Bimkom.

¹⁰ <http://capi.org.il/wp/wp-content/uploads/2014/08/Demolishing-Peace.pdf>

¹¹ Margalit, M. 2014. Demolishing peace: Houses demolitions in East Jerusalem 2000-2010. International Peace and Cooperation Center.

¹² المصدر: Jerusalem Center for Public Affairs.



ومن التحديات الأخرى التي تواجه الفلسطينيين في القدس ضريبة المسققات والأماك والمعروفة بضريبة الأرثونا. ويتم احتساب الضريبة حسب تصنيف المنطقة ونوع الاستعمال (مناطق تجارية، سكنية، زراعية، صناعية، مدارس، الخ) كما ويؤخذ بعين الاعتبار نوع السكن ومساحته. فمثلاً، تتراوح قيمة المبلغ المفروض دفعه للبلدية ما بين 35 و98 شيكا للمتر المربع الواحد للمناطق السكنية. وبالرغم من أن الفلسطينيين من سكان القدس يمثلون 37٪ من سكان القدس ويدفعون الضرائب¹³، إلا أن فقط ما يعادل 10٪ من موازنة البلدية تُصرف للقدس الشرقية.

وتلجأ إسرائيل للقانون أيضاً كأداة لطرد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم بهدف ضمان سيطرتها على القدس. فقد فعلت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 15 آذار 2015 قانون أملاك الغائبين الذي صدر عام 1950. يهدف القانون لمصادرة ممتلكات الفلسطينيين الذين طردوا خلال النكبة عام 1948، وقد استخدمته إسرائيل في البدايات "كسند قانوني" لبسط سيطرتها على ممتلكات الفلسطينيين المهجرين. في العام 1967، بدأت إسرائيل بتطبيق القانون على القدس الشرقية وبناءً على ذلك، صادرت ممتلكات سكان القدس المتواجدين خارج فلسطين. وحصل تفعيل آخر للقانون عام 2015 يمكن إسرائيل من مصادرة ممتلكات سكان القدس الشرقية الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية على اعتبار أن ممتلكاتهم في القدس "أملاك غائبين". وهناك أيضاً قانون الجيل الثالث وهو قانون يستهدف الممتلكات المستأجرة قبل عام 1968 والتي كانت محمية بموجب القانون الأردني. يُنهي القانون مدة الحماية بوفاة الجيل الثالث من المستأجرين الفلسطينيين، وبعدها

¹³ بلغ عدد سكان القدس 849,800 نسمة عام 2014 ، 61٪ منهم يهود و 37٪ فلسطينيين (أو "مسلمين ومسيحيين" حسب تصنيف الإحصاء الإسرائيلي) والباقي من دون ديانة أو مسيحيين من غير العرب (Jerusalem Institute for Israel Studies. 2016. Jerusalem: Facts and trends 2016. The state of the city and changing trends).

يعود حق التصرف بالعقار للمالكين الأصليين، وفي بعض الحالات هؤلاء من اليهود الذين امتلكوا تلك العقارات قبل 1948. ووفقاً لخليل تفكجي، يواجه أكثر من 300 فلسطيني خطر الطرد من منازلهم بفعل هذا القانون.¹⁴

ويواجه الفلسطينيون التمييز أيضاً عند تطبيق القوانين الإسرائيلية. فعلى الرغم من عدم وجود تفرقة بين القدس الشرقية والغربية من ناحية نص القانون يختلف تطبيق القانون بين المنطقتين.¹⁵ فمثلاً يواجه التجار الفلسطينيون التمييز عند تطبيق القوانين التي تتعلق بالضرائب. حسب المقابلات التي أجريت لهذا البحث هنالك رقابة أكثر على المحلات التجارية في القدس الشرقية، خصوصاً بعد "الهيئة الشعبية" (تشرين الأول 2015) حيث بدأ المفتشون الإسرائيليون بإجراء حملات إنفاذ في البلدة القديمة وشارع صلاح الدين وإصدار مخالفات بناءً على قوانين لم تكن تُنفذ من قبل. فمثلاً، على التاجر دفع مخالفة بقيمة 1,000 شيكل إذا وُجدت أعقاب سجائر على الأرض وعلى المدخن أن يدفع 1,000 شيكل إذا كان يدخل داخل المحل. ويُعطى أيضاً تحذيرات للتجار الذين يعرضون بضائعهم لمسافة أكثر من 30 سم عن مدخل المحل.¹⁶

1.2 خطط إسرائيل المستقبلية للقدس

تتميز إسرائيل بتطويرها لنظام تخطيط يُنفذ بكفاءة عالية بمساعدة من القطاع العام والخاص، بهدف بناء الدولة اليهودية. تقع القدس في جوهر الخطط الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد المدينة من خلال ضمان وتوسيع السيطرة السياسية والاقتصادية والديمقراطية اليهودية وفي نفس الوقت طرد الفلسطينيين أو تقليل عددهم. فمثلاً، وضعت إسرائيل ثلاثة مخططات رئيسية لمدينة القدس، أشهرها خطة القدس 2020 المنشورة عام 2004. المخططان الآخران غير معروفين بالدرجة نفسها وهما: خطة ماروم الحكومية، وخطة القدس 5800 (المعروفة أيضاً باسم "القدس 2050") التي طرحتها مؤسسات القطاع الخاص الإسرائيلي. تهدف هذه المخططات جميعها إلى زيادة عدد اليهود وتقليل عدد الفلسطينيين في القدس من خلال الاستعمار وسلب الممتلكات.¹⁷ تركز هذه المخططات على تطوير قطاعات السياحة والتعليم العالي والتكنولوجيا المتقدمة في المدينة كما تسعى لاستخدام التخطيط الحضري من أجل ضمان أغلبية يهودية في القدس وتقيد التوسع الحضري الفلسطيني.

نبرز هنا مخططين آخرين للقدس: الخطة الأولى تركز على القدس الشرقية وتهدف إلى تعزيز الأمن من خلال دعم النمو الاقتصادي والخطة الثانية هي الخطة الخماسية للقدس التي تسلط الضوء على القطاعات المهمة التي ستستهدفها البلدية للنهوض باقتصاد القدس.

1.2.1 استخدام إسرائيل للخطط التنموية للقدس الشرقية كأداة سياسية لبسط سيطرتها

اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار بتاريخ 2016/6/29 يهدف لتعزيز الشعور بالأمن الفردي وتطوير النمو الاقتصادي في القدس الشرقية.¹⁸ تم تخصيص موازنة 200 مليون شيكل بين عامي 2014 و2018 لتنفيذ الخطة التي تم تطويرها بناءً على فرضية وجود علاقة مباشرة بين وثيرة "العنف" في القدس الشرقية والوضع الاقتصادي. بمعنى آخر، تستخدم السلطات الإسرائيلية خطط التنمية الاقتصادية في القدس الشرقية كأداة سياسية لقمع المقاومة الفلسطينية من خلال تقوية الحالة الأمنية في القدس والتي تعتبر "مصلحة قومية من الدرجة الأولى"، خاصة بعد حادثة محمد أبو خضير في صيف 2014 و"الهيئة الشعبية" التي بدأت في تشرين الأول 2015.

¹⁴ نور عرفة. 2016. أي قدس؟ المخططات الإسرائيلية غير المعروفة. الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية.

¹⁵ مقابلة مع المحامية تسرين عليان (2017/1/18).

¹⁶ مقابلة أجريت ضمن ورقة بحثية تم إصدارها مع معهد ماس حول "الوضع الحالي للأسواق التجارية للبلدة القديمة في القدس" (2016).

¹⁷ للاطلاع بشكل أكبر على المخططات الثلاثة، يرجى قراءة الورقة السياسية الآتية: "Which Jerusalem: Israel's Little-Known Master Plans" على موقع الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية.

¹⁸ متوفرة المعلومات حول الخطة باللغة العبرية على الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء.

<http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2014/Pages/dec1775.aspx>

من أجل تقوية "الشعور الذاتي بالأمان"، تم تكليف وزارة الأمن الداخلي بتعزيز قدراتها في تطبيق القانون شرق القدس من خلال خطة ستعتمد بين 2014 و2017 وتهدف لتقوية "الأمان" وزيادة تواجد الشرطة في القدس الشرقية لمنع "العنف والإجرام". وقد تم تخصيص 94.5 مليون شيكل لتحقيق هذا الهدف. أما بالنسبة لتعزيز النمو الاقتصادي، فقد تمت التوصية للمصادقة على خطة حكومية للفترة ما بين 2014-2018 تهدف لتقوية المجتمع في القدس الشرقية في أربعة مجالات رئيسية: التعليم، والعمل، وتطوير البنى التحتية والمؤسسات، والمساعدة على "رفاهية السكان".

فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية المادية، أمرت لجنة رقابة بمسح كل ما يخص البنى التحتية لتشخيص احتياجات السكان في القدس الشرقية في مجال المواصلات العامة والطرق والإنارة والمجاري والمساحات العامة. وتم تخصيص 67 مليون شيكل لتطوير البنى التحتية في القدس الشرقية، ستحول من ميزانية خطة تطوير البلدة القديمة.

بالنسبة للتعليم، وجهت توصية لوزارة التعليم للعمل على رفع عدد الطلاب الذين يتعلمون "بغروت" في المدارس العربية و"مخينا" في الجامعات الإسرائيلية بالإضافة لتطوير برامج لمنع التسرب من المدارس. وهناك أيضاً طلب من وزارة الأمن الداخلي وبلدية القدس لتفعيل خطة "مدينة بلا عنف" من خلال تشجيع الخدمة المدنية في خمسة مناطق في القدس الشرقية. تم تحديد موازنة بمبلغ 46 مليون شيكل لتحقيق هذه الأهداف. وتجدر الإشارة هنا إلى زيادة جهود السلطات الإسرائيلية للسيطرة على المناهج الدراسية في المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية. منذ عام 2011 هناك ضغوط متزايدة على المدارس في القدس الشرقية، وخاصة تلك التي يتم تمويلها من قبل بلدية الاحتلال، لاستخدام الكتب المدرسية التي تعدها إدارة التعليم في القدس (MANHI). الهدف الرئيسي هو السيطرة على ما يتعلمه الطلاب الفلسطينيون، وخاصة كل ما يرتبط بالهوية السياسية والتاريخ الفلسطيني.

فيما يتعلق بالعمل والاستثمار، تم تشكيل طاقم مشترك من سلطة تطوير الاقتصاد وبلدية القدس ووزارة القدس ومندوب الميزانيات في وزارة المالية لوضع خطة لحل مشكلة البطالة وزيادة نسبة العمال الفلسطينيين مع تشديد الخطة على فتح مركز للتوجيه المهني يعطي دورات لتطوير المهارات العملية. كما تهدف الخطة لإنشاء "منظمة المصالح الصغيرة" لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في القدس الشرقية. وتم تخصيص 47 مليون شيكل لكل ذلك. وبناءً على ذلك، فتح مؤخراً مركز تشغيل في القدس الشرقية بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد لمساعدة الفلسطينيين على إيجاد فرص عمل كما وتم فتح مركز لتطوير المصالح الصغيرة في القدس يقوم باعطاء دورات إرشاد قانوني واقتصادي ويقدم منح ودعم مادي لمن يفتح مصلحة.

لتطوير المجتمع والرفاه المجتمعي، تم تخصيص 37 مليون شيكل لتفعيل خطة لمحاربة انتشار المخدرات والإدمان ومساعدة الأطفال "في خطر" وإضافة 30 عامل اجتماعي بشكل تدريجي لمعالجة المشاكل المجتمعية شرق القدس.

أن السبب الرئيسي لاهتمام السلطات الإسرائيلية في النمو الاقتصادي في القدس الشرقية التي تعاني من انهيار اقتصادي، هو اعتقادها بأن تحسين النمو الاقتصادي يساعد على تعزيز شعور السكان في القدس الشرقية بالانتماء للدولة مما يؤدي إلى تقوية قدرة الدولة على إدارة الحكم وتحسين الوضع الأمني، بحسب الخطة نفسها. أي أن خطط التنمية الإسرائيلية تستخدم كأداة سياسية لأسرلة المجتمع الفلسطيني وتشجيع إدماج الفلسطينيين داخل إسرائيل، محاولةً بذلك قمع المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال. لكن من الدوافع الأخرى للاهتمام بالنمو الاقتصادي في القدس الشرقية هو أن نسبة الفقر العالية في القدس (81.8% في عام 2014)¹⁹ زادت من عبء نظام الرعاية الاجتماعية على كاهل الدولة. لذا، من مصلحة السلطات الإسرائيلية تعزيز النمو الاقتصادي في القدس لتقليل التخصصات التي يجب أن تدفعها الدولة للمحتاجين وبأنفس الوقت ضمان مدخول للدولة من خلال قدرة السكان الفلسطينيين على تسديد الضرائب والتأمين.²⁰

بالإضافة لهذه الخطط "التنموية"، تعطي الوزارات الإسرائيلية المختلفة حوافز في عدة مجالات والتي من الممكن لسكان القدس من الفلسطينيين الحصول عليها، إلا أن العديد منهم لا يعرف بوجودها وكثيراً ممن يعرف بها يرفض الحصول

¹⁹ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. http://jerusalem.institute.org.il/upload/yearbook/2016/shnaton_F0116.pdf

²⁰ مقابلة مع المحامية نسرین عليان (2017/1/18).

عليها. وتشمل هذه التحفيزات مثلًا على: تخفيضات من وزارة السياحة لمن يريد ترميم فنادق؛ دعم مادي من وزارة الاقتصاد لمن يشغل النساء؛ السماح بزيادة عدد طوابق العمارات السكنية إذا كان المشروع يستهدف الأزواج الشابة.²¹

1.2.2 خطة إسرائيل الخماسية للقدس (2016-2021)²²

أصدرت السلطات الإسرائيلية عدة قرارات لتحسين مستوى المعيشة في القدس باعتبارها "عاصمة إسرائيل". فقد تمت المصادقة على خطة خماسية تكملة لخطة ماروم²³ وسيتم تطبيقها بين 2016 و 2021 بميزانية 850 مليون شيكل. تركز الخطة على أربعة مجالات للنهوض بالنمو الاقتصادي في القدس (التركيز ليس على القدس الشرقية بالتحديد):

السياحة: تهدف الخطة إلى تقوية وتأسيس مكانة القدس كعاصمة سياحية دولية عن طريق تخصيص ميزانية 137 مليون شيكل. وسيتم تفعيل الآتي: خطة لتسويق القدس كعاصمة سياحية عالمية؛ خطة لاستقطاب مؤتمرات دولية للقدس؛ وخطة لتطوير بنى تحتية سياحية ومنتجات سياحية. ستخصص بلدية القدس 10 مليون شيكل كل سنة لتنفيذ الخطة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل لا ترى في قطاع السياحة محركًا للتنمية الاقتصادية للمدينة فحسب، بل تستخدم إسرائيل تطوير قطاع السياحة في القدس والهيمنة عليه كوسيلة للسيطرة على الرواية وضمان تسويق القدس للعالم الخارجي "كمدينة يهودية". لذا، تطبق إسرائيل قواعد صارمة على من يمكنه العمل كمرشد سياحي، وعلى المعلومات التاريخية التي تقدم للسائح. لهذا، تسحب رخص المرشدين السياحيين الفلسطينيين الذين لا يلتزمون بالرواية الإسرائيلية ويحاولون تقديم تحليل مغاير.

الصناعات المتطورة: تهدف الخطة إلى تقوية مكانة القدس في مجال الصناعات المتقدمة عن طريق الاستثمار بشركات متطورة والسينما والتلفزيون والرسوم المتحركة، بمبلغ 160 مليون شيكل. وفي إطار الخطة، سيتم تطوير عمل مشترك مع جهات محلية ودولية في المجال الأكاديمي والصناعات المتقدمة بالإضافة لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا.

الكفاءات العلمية والمهنية: تسعى الخطة لتقوية مكانة القدس كمدينة أكاديمية مع كفاءات مهنية متطورة، بميزانية 75 مليون شيكل. وسيتم تفعيل برامج تهدف لرفع عدد الطلاب الجامعيين والخريجين في المدينة من خلال بناء برامج خاصة لتطوير البنى التحتية في المؤسسات والتشجيع على التنوع في المجالات الأكاديمية التي يتم تدريسها وتعزيز العمل المشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

رفاهية الحياة في القدس: لتعزيز رفاهية الحياة، تهدف الخطة إلى تطوير المناطق الخضراء ومسارات للدراجات الهوائية الخ. ستقوم سلطة تطوير القدس بتنفيذ الخطة بميزانية 163 مليون شيكل.

ومن الواضح من هذه الخطط التعاون بين أكثر من جهة فاعلة لتنفيذ الخطط، مع دور رئيسي تلعبه سلطة تطوير القدس في التخطيط لترويج مدينة القدس "كالعاصمة الأبدية" لإسرائيل.

1.3 المؤسسات الإسرائيلية التي تعمل في مجال "التنمية" في القدس

بالإضافة لبلدية القدس والوزارات الإسرائيلية المختلفة، نذكر أدناه بعض المؤسسات الإسرائيلية (الحكومية والغير حكومية) التي تلعب دوراً أساسياً في مجال "التنمية الاقتصادية" في القدس.

²¹ مقابلة مع مازن سنقرط (2016/12/20).

²² متوفرة معلومات حول الخطة باللغة العبرية على الموقع الإلكتروني لرئيس الوزراء:

<http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/dec1483.aspx>

²³ خطة ماروم هي خطة حكومية تسعى إلى ترويج القدس "كمدينة عالمية ورائدة في التجارة ونوعية الحياة" وتنفذها سلطة تطوير القدس وهي هيئة تخطيط رئيسية لبلدية القدس تعمل في مجال الإسكان والتشغيل، إلخ. المزيد من المعلومات حول خطة ماروم متوفرة في الورقة السياسية التي كتبتها الباحثة مع الشبكة [\(بالعربي والإنجليزي\)](#)

تعتبر سلطة تطوير القدس الجهة القيادية في تخطيط وتطوير المدينة وقد تم إنشاؤها بموجب القانون عام 1988 بهدف "تعزيز وتشجيع التنمية الاقتصادية في القدس؛ التنسيق بين المكاتب الحكومية والسلطات والهيئات المعنية في تطوير القدس؛ وتقديم المشورة وتوفير المعلومات حول تنظيم الخطط والمشاريع التجارية في القدس".²⁴

شركة موريا لتطوير القدس²⁵

تعتبر الشركة التي تم إنشاؤها عام 1986 الجهة المنفذة الرئيسية لبلدية القدس ووزارة النقل وهي مسؤولة عن إدارة وتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية وبناء المباني العامة الرئيسية في المدينة. وتمثل موريا أيضاً الذراع التنفيذي لسلطة أراضي إسرائيل ولسطة تطوير القدس خاصة فيما يتعلق بتعزيز المشاريع في المراكز الحضرية.

مركز ماطي القدس- مركز تطوير المبادرات والمصالح التجارية²⁶

مركز ماطي هو جمعية إسرائيلية تم تأسيسها عام 1990 تسعى لاحتضان العمل التجاري في القدس. كان المركز يحصل على تمويل حكومي في الماضي، لكن يعتمد المركز منذ ست سنوات على التمويل من عائلات وصناديق يهودية، أغلبها في الولايات المتحدة. يوجد المكتب الرئيسي للمركز في القدس الغربية ويتفرع إلى أقسام مختلفة تهتم باليهود المتدينين واليهود الاشكناز "والقادمين الجدد" والقدس الشرقية. قد قام المركز بفتح فرعاً له في القدس الشرقية خلال تشرين الأول 2016 وتعتبر هذه أول مرة يتم فيها فتح فرع عربي لمؤسسة إسرائيلية في القدس الشرقية، ويعمل فيه طاقم فلسطيني من سكان القدس.

لتشجيع القطاع التجاري وتعزيز التأهيل التجاري لسكان القدس، يوفر المركز دورات تدريب حول الاستيراد والتصدير والتجارة العالمية لمن يريد استيراد منتجات من الخارج أو منتجات محلية. مثلاً، تقدم للمشاركين دورات حول شروط الصفقة التجارية، طرق السداد، الشحن والنقل، قوانين الاستيراد، التأمين وإجراءات التخليص الجمركي. كما ويوفر المركز ساعات استشارية مجانية حول الخطة التجارية، الخطوات الاستراتيجية، التسويق، تدقيق الحسابات وجوانب قانونية مختلفة. يسعى المركز أيضاً إلى زيادة توعية سكان القدس بالقوانين الإسرائيلية، مثل قوانين المعاملات البنكية وإجراءات الإعفاء من الضريبة وغيرها.

قام المركز ببناء مشروع "تمكين النساء من خلال المشاريع التجارية" لمدة ثلاثة سنوات، يهدف إلى مساعدة النساء على البحث عن أمان وظيفي وتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد الأسري من خلال تدريبهن على إدارة المشاريع التجارية ومنحهن قروض أو منح لتلبية احتياجاتهم (شراء فرن، ثلاجة مثلاً). كما يوفر المركز أكثر من 600000 شيكل سنوياً كمنح للمبادرات التجارية وهناك عدة صناديق أيضاً توفر قروض بشروط ميسرة وبدون فائدة. وفقاً لمديرة المركز، رهام جابر، أصبح هناك مؤخراً قبول من أهل القدس على التعامل مع مؤسسة إسرائيلية مثل "ماطي"، خصوصاً في ظل الفراغ السياسي والمؤسساتي الفلسطيني وبسبب زيادة ثقة الناس بالمؤسسة. وقد دفع نجاح المركز وتوسعه إلى تطوير برامج مختلفة للنساء ("مُربيات البيوت") والشباب ولحاملي الشهادات الأكاديمية. تجدر الإشارة إلى وجود مؤسسة إسرائيلية أخرى تعمل في نفس مجالات عمل ماطي وهي مؤسسة "معوف" في شعفاط والتي تحصل على تمويل حكومي من وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية.

يعكس وجود مثل هذه المؤسسات مرحلة الضم التي تمر بها القدس الشرقية والتي يزداد اندماجها يوماً بعد يوم بالاقتصاد الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن بعض الفلسطينيين، مثل مديرة مركز ماطي، يبرّرون عملهم في مؤسسات إسرائيلية

²⁴ http://www.jda.gov.il/template/default_e.aspx?Cid=21

²⁵ <http://moriah.co.il/>

²⁶ تستند هذه الجزئية من البحث حول مركز ماطي على مقابلة الباحثة لمديرة مركز ماطي (رهام جابر) (2017/2/7).

بإرادتهم دعم صمود الفلسطينيين في القدس، إلا أن للسلطات الإسرائيلية أهداف أخرى منها تنمية الاقتصاد الإسرائيلي والذي يتطلب جزئياً تحسين الأوضاع الاقتصادية في القدس ضمن الهدف السياسي الأوسع وهو بسط سيطرة إسرائيل على القدس وتعزيز شعور الفلسطينيين والحد من مقاومتهم ضد الاحتلال.

5. الإطار السياسي الفلسطيني

2.1 غياب مرجعية سياسية وجسم تمثيلي موحد

يعتبر غياب المرجعية والقيادة السياسية من أهم المشاكل التي تواجه القدس على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ وفاة فيصل الحسيني وإغلاق بيت الشرق عام 2001، الأمر الذي حرم القدس من قائد سياسي وجسم تمثيلي محلي ودولي.

محلياً، هناك تعدد في الأجسام التمثيلية التي تلعب دور محدود على الأرض أو انها غائبة عن الأنظار ونشير هنا إلى الهيئات التمثيلية الرسمية المرتبطة بالقدس:

1. اللجنة العليا لشؤون القدس التي أنشئت في عام 2005 ويرأسها الرئيس أبو مازن. وهي تعمل مع السلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجع الرئيسي للقضايا المتعلقة بالقدس. ومن أعضائها: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)؛ محافظة القدس ووزارة شؤون القدس؛ ودائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية.²⁷
2. دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية.
3. وزارة شؤون القدس.
4. محافظة القدس.
5. المؤتمر الوطني الشعبي للقدس (كان الهدف من إنشائها خلق عنوان "جماهيرى" للقدس في منظمة التحرير الفلسطينية.
6. "أمانة القدس" التي تم إنشاؤها بناءً على قرار الرئيس بمثابة بلدية عربية للقدس، إلا أنها غير فعالة.
7. وحدة شؤون القدس في مكتب الرئيس/ ديوان الموظفين العام، أنشئت عام 2007 بناءً على قرار من رئيس السلطة. وتعتبر الوحدة فنية ويتمثل دورها الأساسي في توفير معلومات ودراسات وتحضير خطط للتنمية في القدس بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.²⁸

من أهم الإشكاليات على صعيد التمثيل هو ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المكلفة بتمثيل القدس الشرقية سواء على صعيد القيادة الفلسطينية الرسمية أو على صعيد المجتمع المدني. سبب رئيسي لضعف المرجعية في القدس يرتبط بعوامل ذاتية تتمثل بصراعات حول الرئاسة وصعوبة الحصول على إجماع بين مختلف الشخصيات المقدسية على جسم تمثيلي واحد. قد فاقم ذلك من فقدان القدس لمركزيتها، خصوصاً على الصعيد السياسي في ظل تشديد إسرائيل للقيود على عمل المنظمات الرسمية والمؤسسات الفلسطينية في القدس. وقد ارتبط غياب الجسم التمثيلي في القدس بانعدام رؤية استراتيجية (سياسية واقتصادية) معينة توحد الفلسطينيين في صراعهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، مما يؤدي إلى ضياع مؤسسات المجتمع المدني في عملها حيث تبقى جهود ومبادرات مؤسسات المجتمع المدني مبعثرة من دون أثر حقيقي على الأرض لأنها محاولات فردية ولا تكون مبنية على رؤية وطنية شاملة.

أما فيما يتعلق بالتمثيل على الصعيد الإقليمي والدولي، فيجدر ذكر اللجنة الملكية لشؤون القدس، التي يرأسها عبد الله الأردني، والتي أنشأها الملك حسين بن طلال عام 1971 لإعداد دراسات ووثائق حول القدس. هناك أيضاً حوالي 15

²⁷ مقابلة مع د. مهدي عبد الهادي وفؤاد الدقاق في باسبا (2017/1/20).

²⁸ Strategic Multi Sector Development Plan for East Jerusalem. 2010.

مؤسسة في الأردن تعمل باسم القدس،²⁹ بالإضافة إلى "بيت مال القدس" التي تأسست عام 1998 بمبادرة من الملك المغربي الحسن الثاني بهدف إلى الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والثقافية للقدس عن طريق تمويل برامج ومشاريع تدعم صمود الفلسطينيين و"الوجود العربي والإسلامي" في القدس بالتعاون مع مؤسسات إسلامية ودولية.³⁰

تجدر الإشارة إلى بعض المبادرات فيما يخص موضوع المرجعية من ناحية إقليمية ودولية³¹. فقد تم التوجه في الماضي إلى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون بطلب إنشاء مفوض سامي للقدس لكن لم يثير الاقتراح اهتمام الأوروبيين عدا عن بيروقراطية الأمر. كما قدم اقتراح إلى كاثارين اشتون عندما كانت الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بإنشاء مفوض سامي للقدس في الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ولكن بسبب الحساسيات السياسية والبيروقراطية الشديدة المتصلة بمثل هذه الخطوة، لم يتم التعامل مع الفكرة. كما لم ينجح أيضاً اقتراح تشكيل مفوضية للقدس في الجامعة العربية.

يزيد من صعوبة الأمور وجود عدد قليل من المؤسسات الفاعلة في القدس، خاصة في ظل السياسات الإسرائيلية التي تستهدف المؤسسات الفلسطينية في القدس. فمنذ العام 2001، أغلقت إسرائيل أكثر من 31 مؤسسة فلسطينية بما فيها بيت الشرق، المقر السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والغرفة التجارية. وأدى مناخ القمع هذا إلى انتقال العديد من المؤسسات إلى خارج القدس، مما سبب فراغ مؤسساتي كبير مصحوب بغياب القيادة. إضافة إلى ذلك، تفتقر المؤسسات لتمويل تشغيلي لتغطية احتياجاتها وهي بالتالي تتنافس كثيراً فيما بينها. ولم تنجح الجهود التي تمت في الماضي لخلق جسم يجمع المؤسسات المختلفة بسبب صراعات شخصية في الدرجة الأولى.³² لذا من المهم التشبيك بين المؤسسات وخلق شبكة لعمل متكامل في الخدمات من أجل تقليل التكاليف التشغيلية.³³

بالإضافة إلى مؤسسات فعالة مثل مستشفى المقاصد وجامعة القدس، هنالك العديد من المؤسسات في القدس، على صعيد المجتمع المدني أكثرها غير فاعلة أو مشلول عملها، نذكر: الهيئة الإسلامية العليا؛ مجلس الأوقاف؛ الجمعية العربية للتنمية (لا تعمل حالياً بسبب عدم الاتفاق حول من سيقودها الجمعية)؛ الغرفة التجارية الصناعية العربية- القدس (سيتم التطرق لها لاحقاً)؛ مجلس الإسكان؛ التجمع السياحي المقدسي؛ اتحاد الجمعيات الخيرية؛ ومؤخراً صندوق وقف القدس. كما تزامن الفراغ القيادي والمؤسساتي بنشوء لجان أحياء محلية أو تفعيل المجالس القروية في أحياء مختلفة في القدس الشرقية. تُعين أو تنتخب هذه اللجان شخصيات بارزة لتمثيلهم ومطالبة البلدية بتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية. نتج عن غياب القيادة المرجعية السياسية حالة حيرة مزدوجة عند المواطن المقدسي (تجاه السلطة الفلسطينية وتجاه سلطات الاحتلال)، قد انعكس على واقع الحركة الوطنية في القدس وعجزها على قيادة حركة جماهيرية لمواجهة السياسات الإسرائيلية مما أدى إلى زيادة العمل الفردي.

2.2 الفراغ التخطيطي في القدس الشرقية

ارتبط غياب المرجعية والقيادة السياسية في القدس بغياب رؤية محددة للقدس مما تسبب بفراغ تخطيطي لا زالت تعاني منه القدس الشرقية. فبينما تحدثت القيادات الفلسطينية عن القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، تم تخصيص 0.44% فقط من ميزانية السلطة الفلسطينية لعام 2015 لوزارة شؤون القدس ومحافظة القدس. ضالة هذه الميزانية كانت السبب الرئيسي وراء استقالة حاتم عبد القادر بعد 40 يوماً من تعيينه كأول وزير لشؤون القدس عام 2009.

قد كانت هناك بعض المحاولات لتطوير خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس، نذكر أهمها أدناه.

خطة مؤسسة التعاون لإحياء البلدة القديمة في القدس

²⁹ مقابلة مع د. مهدي عبد الهادي في باسيا (2017/1/20).

³⁰ <http://www.bmaq.org/about>

³¹ د. مهدي عبد الهادي، ورشة عمل في باسيا (2016/2/27).

³² منتصر كديك: مدير مؤسسة برج اللقلق--ورشة عمل باسيا 2016/2/27

³³ قدّم هذا الاقتراح من قبل الأستاذ نظمي الجعبة عند مقابلته مع الباحثة.

بدأت مؤسسة التعاون برنامج إعمار البلدة القديمة في القدس عام 1994 ونشرت خطة لإحياء البلدة القديمة عام 2002 تحت عنوان "القدس تراث وحياء". واعدت نشر الخطة عام 2004 بعد تحديث بعض المعلومات. تركزت الخطة على أبحاث ومسوحات لجميع القطاعات في البلدة القديمة فتشمل دراسات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية للبلدة القديمة بالإضافة إلى دراسة قطاع المواصلات والبنية التحتية والسياحة والتطور المعماري للبلدة القديمة. تهدف الخطة بالدرجة الأولى للحفاظ على التراث المعماري في البلدة القديمة وتطوير البنى التحتية والخدمات وتعزيز التنمية الاقتصادية لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

Multi-sector review 2003 والخطة القطاعية (2006)

قامت جمعية الدراسات العربية بتحضير خطة قطاعية للقدس الشرقية عام 2003، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. شملت الدراسة تقييم للاحتياجات في القطاعات المختلفة وأصدرت قائمة من المشاريع ذات الأولوية التي يجب العمل بها في القدس. في عام 2004، أنشئت وحدة الرصد والتنسيق التي أشرفت على تحديث الخطة القطاعية (2003) وبناء عليها، تم إصدار الخطة الاستراتيجية للتنمية متعددة القطاعات عام 2006. لكن كان تركيز الخطة على مشاريع قصيرة المدى وعلى توفير التمويل لها مما قلل من فعالية الخطة التي توقف تنفيذ مشاريعها في نهاية 2006 مع توقف التمويل ولذلك لم يكن هناك متابعة منتظمة أو تحديث للخطة.

الخطة الاستراتيجية للتنمية متعددة القطاعات في القدس الشرقية 2011-2013

أصدرت الخطة عام 2010 من قبل وحدة القدس في مكتب الرئيس بتركيز على تقييم الاحتياجات في 11 قطاع، تم جمعهم في 3 فئات كبيرة:

1. الحماية الاجتماعية والتنمية: التعليم، الصحة، الشباب، الرفاه الاجتماعي، الثقافة والتراث.
2. التنمية الاقتصادية: الاقتصاد والسياحة والسكن.
3. حماية حقوق الإنسان: المواطن والتخطيط العمراني والبيئة.

من أهداف الخطة: تعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لسكان القدس؛ تثبيت صمود الفلسطينيين في القدس الشرقية؛ حماية المؤسسات الفلسطينية التي تعمل في القدس؛ إحياء وتطوير اقتصاد القدس الشرقية؛ حماية هوية وحقوق الفلسطينيين في القدس؛ وزيادة القدرة لاستيعاب أكبر عدد من السكان الفلسطينيين في القدس.

لكن من الإشكاليات الأساسية في الخطة بحسب العديد من مسؤولين في السلطة هي غياب آلية تنفيذية أو عدم توفر تمويل كافٍ للتمويل مما أدى إلى بقائها وبقاء خطط مماثلة غير مفعلة ومما أدى أيضاً إلى تراجع الثقة بالجهات التي تعمل على إعداد الخطط. تعمل وحدة القدس الآن على تحديث الخطة التنموية للقدس، لكن من المهم ضمان وجود ذراع تنفيذية لآلية خطة يتم تطويرها في المستقبل بالإضافة إلى تطوير آليات مساءلة للتأكد من تنفيذ كل جهة المسؤوليات التي على عاتقها.

2.3 الشركاء المحليين الفاعلين في عملية التنمية

من أهم الأسئلة التي يسألها المعنيون بالتنمية الاقتصادية في القدس تتعلق بالجهات الفاعلة في عملية التنمية. لكن معظم من تمت مقابلتهم وجدوا صعوبة في ذكر جهات محلية تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية. بالرغم من ذلك، نذكر أدناه أهم الجهات التي من الممكن أن يكون لها دور مهم في أي عملية تنمية اقتصادية في المستقبل.

الغرفة التجارية الصناعية العربية-القدس

تأسست الغرفة التجارية عام 1936 وتعتبر ممثل لقطاع الأعمال في القدس وتهدف لتقديم المعلومات والخدمات والتدريب لأعضائها ومساعدتهم على تطوير أعمالهم. لكن تفرض إسرائيل قيوداً كبيرة على عمل الغرفة التجارية في القدس، حيث

قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق مركزها في القدس عام 2001 ومنعتها من العمل داخل حدود البلدية ويأتي أمر بتمديد إغلاقها كل ستة أشهر. لذا، تقدم الغرفة التجارية خدماتها حالياً من مكتب مؤقت في ضاحية البريد.

علاوة على ذلك، تواجه الغرفة التجارية العديد من التحديات الذاتية، من أهمها انقسام مجلس الإدارة حيث لم تحدث أي انتخابات منذ عام 1967³⁴ بالرغم من أن رئيس المجلس الحالي موجود في منصبه منذ عشرات السنوات.³⁵ هناك خلاف حول كيفية اختيار رئيس المجلس الجديد، يعكس خلافات فصائلية على الغرفة التجارية. يعتبر العديد أن عدم وجود عملية تداول سلطة هي من أهم الأسباب وراء ضعف الغرفة التجارية وعدم فعالية العديد من المؤسسات في القدس. وبحسب آخر التقارير، فإن وزيرة الاقتصاد قدمت مؤخراً قراراً لرئيس السلطة الفلسطينية للمطالبة بإجراء انتخابات جديدة في مجلس الإدارة.

قد أدى ضعف الغرفة التجارية في القدس إلى نشوء لجان تجار غير تابعة للغرفة التجارية.³⁶ فمثلاً، تم إنشاء لجنة للتجار في شارع صلاح الدين كبديل للغرفة التجارية، وهي لجنة منتخبة من التجار في شارع صلاح الدين وشارع السلطان سليمان، تهدف إلى متابعة مشاكل التجار في قضايا مختلفة. مثلاً، تقوم هذه اللجنة بتنظيم مهرجان بداية موسم الصيف لتشجيع المستهلك المقدسي على الشراء من القدس عن طريق استخدام الكوبونات وعمل تنزيلات وإعطاء هدايا، الخ. وهناك أيضاً لجنة تجار للبلدة القديمة وقد حصل في الماضي خلافاً بين أعضاء اللجنة أدى إلى نشوء لجنة لتجار باب الواد ولجان أخرى. وفي تلك المواقف، يشعر التجار بافتقارهم للفصائل السياسية ودورها في حل المشاكل.³⁷

من أكبر المخاوف حالياً هو أن تأتي الغرفة التجارية الإسرائيلية لسد الفجوة وتبدأ بإعطاء حوافز مالية للتجار الفلسطينيين أو أن تشترط على التجار أن يصبحوا أعضاء في الغرفة التجارية الإسرائيلية للحصول على رخصة المهن (business license). إذا حصل ذلك، سيؤثر بطريقة كبيرة على دور الغرفة التجارية الفلسطينية لأن جزء كبير من عملها هو تمثيل مصالح التجار مما يمكن أن يفاقم من الفراغ المؤسسي في القدس.

التجمع السياحي المقدسي

تأسس التجمع السياحي المقدسي كشبكة غير ربحية تعمل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية والمهنية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياحة في القدس. ما يميز التجمع عن غيره من المؤسسات أو الجمعيات هو سعيه لتحقيق رؤيته بتقديم منتج فلسطيني مميز قادر على المنافسة وتمثيل الهوية الفلسطينية بالإضافة إلى ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع المدني المحلي.

6. الإطار السياسي إقليمي ودولياً

ظهرت على الساحة مؤخراً عدد من الدول ترغب بتوسيع دورها في القدس الشرقية. مثلاً، تلعب تركيا اليوم دوراً أكبر في القدس، خاصة في البلدة القديمة، توفر رئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) التابعة للحكومة التركية دعماً مالياً لتجار من البلدة القديمة لترميم محلاتهم أو توسيعها. الهدف هو دعم سكان البلدة القديمة وحماية المسجد الأقصى. كما تقوم الحكومة التركية بدعم مدارس في القدس وترميم مقابر إسلامية، والدافع الأساسي وراء هذه المشاريع وغيرها هو في الأساس ديني، يتمثل بدعم صمود المسلمين في القدس.

للإمارات العربية المتحدة دور متزايد في القدس أيضاً. ففي عام 2016 قامت مؤسسة إماراتية باعتماد 400,000 دولار لدعم التجار والسكان في القدس، خاصة في البلدة القديمة. وقد تم توفير الدعم من المؤسسة الإماراتية عن طريق توزيع كوبونات للعائلات المحتاجة في البلدة القديمة، بما يتناسب مع وضعها المادي ومع عدد الأفراد. واستخدمت العائلات

³⁴ كانت هناك محاولة لعمل انتخابات للمجلس عام 1990 لكن ألغاه ياسر عرفات.

³⁵ مقابلة الباحثة (2017/1/15).

³⁶ مقابلة مع تاجر عضو في لجنة تجار شارع صلاح الدين (2017/1/15).

³⁷ مقابلة مع أحد تجار شارع صلاح الدين (2017/1/15)

الكوبونات للشراء من التجار في شارع صلاح الدين، بحسب أفادة العائلات والتجار. بالإضافة إلى ذلك، بادرت الإمارات بـ"مشروع العائلات المستورة" و"مشروع الأيتام" في القدس.

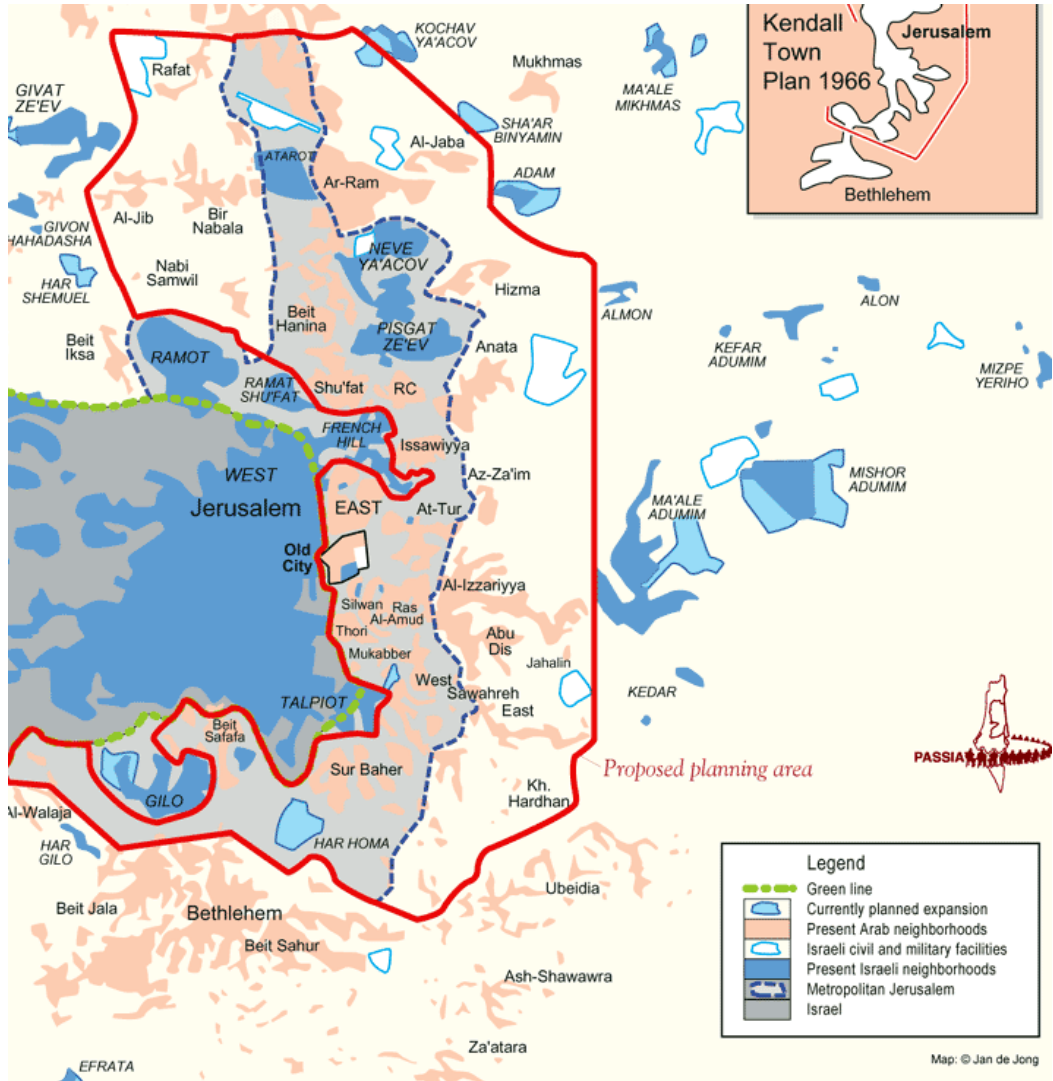
أما بالنسبة لدور المنظمات الدولية، فيجدر ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (Productivity and Urban Renewal Programme in East Jerusalem). يهدف المشروع إلى تعزيز صمود سكان القدس الشرقية عن طريق تحسين ظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال إحياء شارع صلاح الدين وشارع السلطان سليمان وتحفيز استثمارات القطاع الخاص. ويتم تمويل المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية وسيقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الغرفة التجارية العربية ودائرة الأوقاف الإسلامية.

كما وتعمل المفوضية الأوروبية حالياً مع معهد ماس لأبحاث السياسات الاقتصادية على تحديث خطة التنمية للقدس الشرقية، وعملت مؤسسة الـ GIZ الألمانية بالتعاون مع مؤسسة باسيا (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- القدس) في القدس على تطوير استراتيجيات لدعم الصمود في القدس، في أربعة مجالات أساسية: الاقتصاد والتمثيل والمؤسسات والتخطيط العمراني.

الفصل الثاني. الحالة الاقتصادية في المناطق والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

يركز هذا الجزء من التقرير على المناطق المختلفة في القدس الشرقية كجزء من تشخيص مفصل لاقتصاد القدس الشرقية وللتوصل إلى فهم أفضل حول التحديات التي تواجه المناطق المختلفة. هذا الجزء من البحث في خمسة أقسام لكل منطقة من مناطق التجمع الفلسطيني وهي: البلدة القديمة؛ شارع صلاح الدين والمناطق المحيطة؛ باقي المناطق في مركز القدس (وادي الجوز، الشيخ جراح، الطور والصوانه، العيساوية)؛ جنوب شرق القدس (سلوان، الثوري، جبل المكبر السواحة الغربية، صور باهر وأم طوبا، بيت صفا والشرفات)؛ وشمال القدس (شعفاط، مخيم شعفاط وبيت حنينا).

خارطة القدس الشرقية³⁸



للحصول على البيانات حول الأحياء، تم الاستناد إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي:

³⁸ المصدر: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- القدس (باسيا).

- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية: يقوم المعهد الذي يعمل بشكل وثيق مع بلدية القدس وسلطة تطوير القدس بالعمل على مشروع "شرقي القدس" الذي يهدف إلى تجميع كل المعلومات الناقصة حول المناطق العربية في القدس الشرقية من أجل الوصول إلى فهم أعمق للظروف الاجتماعية والبنى التحتية في هذه المناطق، تحديد احتياجات السكان، تطوير بنية أساسية للمعرفة تُتيح للباحثين في المستقبل القيام بدراسات أخرى، ومساعدة صنّاع القرار على اتخاذ سياسات ووضع استراتيجيات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والحكم المحلي. تجدر الإشارة إلى أن المعهد نشر حتى الآن أربع دراسات في اللغة العربية حول وادي الجوز (2016)، الطور (2015)، بيت حنينا (2014) وصور باهر وأم طوبا (2014).
- جمعية بمكوم -مخططون من أجل حقوق التخطيط: قامت الجمعية باستطلاع في المناطق الفلسطينية في القدس الشرقية بهدف تطوير قاعدة بيانات تساعد السكان والمخططين المعنيين بتطوير هذه المناطق. ويركز المسح بشكل كبير على مسألة التخطيط والبناء في المناطق في القدس الشرقية، ولذلك، لم يتم الاعتماد عليه كثيراً كمصدر لأنها تركز على التخطيط المعماري.
- معهد القدس للأبحاث التطبيقية - أريج: أجرى دراسة شاملة لجميع القرى في محافظة القدس لعام 2012-2013، بهدف تشخيص الظروف المعيشية العامة في المحافظة وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تطوير معيشة السكان في المنطقة.

هناك تفاوت في المعلومات بين هذه المصادر، حتى فيما يتعلق بنقاط أساسية مثل مساحة البلدة أو عدد السكان. ونشير في هذا التقرير إلى هذه التباينات المعلوماتية حيث توجد. إضافة إلى ذلك، لا تتوفر كل المعلومات لجميع المناطق المدروسة، مما يؤكد على أهمية بناء قاعدة بيانات أساسية شاملة للقدس الشرقية.

7. التشخيص الديمغرافية لالقدس الشرقية بشكل عام

وفقاً لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، بلغ عدد سكان القدس 849800 نسمة في عام 2014: 533900 (63%) يهود و315900 (37%) فلسطينيين. ازداد عدد الفلسطينيين في القدس بنسبة 2.7% عام 2014 وهو ما يعادل متوسط معدل النمو للفلسطينيين في القدس منذ عام 2010 (2.7%) ولكنه أقل من متوسط معدل النمو في العقد السابق (3.1%). وحسب المصدر نفسه، بلغ متوسط (median) عمر الفلسطينيين في القدس 20.7 مقارنة بـ 26 عند اليهود وبلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين (0-14 سنة) 38%، بينما بلغت نسبة كبار السن (65+)، 4% مقارنة بـ 32% نسبة الأطفال اليهود و11% نسبة كبار السن اليهود.

بالنسبة للنظام التعليمي العربي، فقد استقطب 89600 طالباً في عام 2014/2015 باستثناء المدارس الخاصة. وخلال عقد (بين 2004/2005 و2014/2015)، ازداد عدد الطلاب الملتحقين بمدارس البلدية والمدارس غير الرسمية والمعترف بها من 42100 إلى 89600. وبشكل عام، تضاعف عدد الطلاب المسجلين في نظام التعليم العربي خلال العقد الأخير.

8. البلدة القديمة

● المساحة

تبلغ مساحة البلدة القديمة حوالي 900 دونم، أي أقل من 1 كم²، وهي اليوم مقسمة إلى أربعة أحياء: الحي الإسلامي، حارة النصارى، حارة الأرمن و"حارة اليهود" (التي تضم حارة المغاربة وحارة الشرف).

● السكان والسكن

تتفاوت بيانات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية حول عدد السكان في الحي الإسلامي في البلدة القديمة وهي تتراوح بين 27100³⁹ و 28180⁴⁰ نسمة. ولا تعرض الإحصائيات المحدثة العدد الإجمالي لسكان البلدة القديمة (في الأحياء جميعها)، ولكن بناء على تقرير مركز التعاون والسلام الدولي (IPCC)، بلغ عدد السكان الإجمالي في البلدة القديمة 36,965 عام 2007 وكان حوالي 72٪ من السكان يعيشون في الحي الإسلامي مقابل حوالي 7٪ في "الحي اليهودي" وما يعادل 15٪ في حارة النصارى و 6.5٪ في حارة الأرمن.⁴¹ ويعكس ذلك الكثافة السكانية العالية جداً في الحي الإسلامي والتي تساوي 81.4 شخص/دونم مقابل 20.9 شخص/دونم في "الحي اليهودي".

● العمل

في عام 2012، كان يعمل 40٪ من سكان البلدة القديمة في سوق العمل الإسرائيلي، 25٪ في قطاع الخدمات، 25٪ في قطاع التجارة و 10٪ في قطاع الحكومة والقطاع الخاص.⁴² وقد صُلَّ معدل البطالة في العام نفسه إلى 12٪ وكان من أكثر المتضررين العاملون في قطاع السياحة والتجارة والصناعة.

● البنية التحتية

هناك تفاوت في البنية الاجتماعية والبنية التحتية وشبكة الطرق بين الأحياء المختلفة في البلدة القديمة. ففي الحي الإسلامي مثلاً، يعاني السكان من أزمة سكن واكتظاظ للمباني بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والخدمات بسبب إهمال البلدية. وتوفر شركة كهرباء محافظة القدس الكهرباء للحي الإسلامي والأرمني وحارة النصارى، ولكنها بحاجة إلى تطوير فوري، أما "الحي اليهودي" فيحصل على الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية.⁴³ وتتصل البيوت بشبكة المياه التابعة لشركة جيحون الاسرائيلية لكن تعاني العديد من البيوت من تسرب المياه من شبكة المواسير المترهلة بالإضافة لمعاناتها من نظام صرف صحي قديم وغير ملائم.

● الركود التجاري في الأسواق التجارية

تُعرف البلدة القديمة بأسواقها التجارية التي كانت تمثل المركز التجاري الرئيسي لمدينة القدس، موقرة البضائع والخدمات للسكان والزوار المحليين والأجانب. لكن تراجع تدريجياً دور الأسواق التجارية في البلدة القديمة مع الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967 ومع ظهور السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد القدس وبسط السيطرة الإسرائيلية عليها. قد تأثرت البلدة القديمة بشكل كبير بالسياسات الإسرائيلية لعزل القدس والتي تمثلت بالحصار الأمني على المدينة في التسعينات بالإضافة إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة من خلال الحواجز وإغلاق الطرق ونصب نقاط تفتيش، الخ. بعد بناء جدار العزل لم يعد بمقدرة سكان الضفة الغربية والمقدسيين الذين يعيشون خلف الجدار الوصول إلى القدس وأسواقها. تزامن ذلك مع تطور مراكز تجارية كبيرة في الخليل وبيت لحم ورام الله وغيرها، والتي أصبحت تجذب سكان القدس أو السكان المحليين. فحاملو الهوية المقدسية الذين يعيشون خلف الجدار باتوا يتجهون نحو أسواق رام الله شمالاً بينما يذهب سكان أبو ديس والعيزرية من حاملي الهوية المقدسية إلى بيت لحم والخليل جنوباً، مما أفقد المحلات التجارية في البلدة القديمة عنصر أساسي من مكونات قاعدته الاستهلاكية.

³⁹ Jerusalem Institute for Israel Studies. 2016. Jerusalem: Facts and trends 2016. The state of the city and changing trends.

⁴⁰ Jerusalem Institute for Israel Studies. 2016. Jerusalem- Figures and trends. The Jerusalem Institute for Israel Studies data to mark Jerusalem day، (5776).

⁴¹ International Peace and Cooperation Center (IPCC). 2009. Jerusalem، the Old City: The urban fabric and geopolitical implications.

⁴² معهد أريج (دليل البلدة القديمة). 2012.

⁴³ International Peace and Cooperation Center (IPCC). 2009. Jerusalem، the Old City: The urban fabric and geopolitical implications.

قد ازداد الوضع سوءاً مع تدهور القطاع السياحي في القدس الشرقية نتيجة السياسات الإسرائيلية التي أدت إلى إضعاف قطاع السياحة الفلسطيني وعرقلة تطوره. وقد تسبب ذلك بنقص عدد السياح الذين يتوجهون للأماكن العربية في البلدة القديمة، مما أفقد أسواق البلدة القديمة عنصر آخر من عناصر قاعدتها الاستهلاكية. علاوة على ذلك، تأثرت الأسواق التجارية بضعف القوة الشرائية للمستهلك المقدسي، بسبب معدلات الفقر والبطالة العالية. وأدى تغير الأنماط الاستهلاكية ورغبات المتسوقين إلى دفعهم للتوجه إلى أسواق بديلة تلبي احتياجاتهم.

ومن أهم التحديات التي تواجه التجار أيضاً عدم قدرتهم على دفع الضرائب المختلفة المفروضة عليهم. تستعمل السلطات الإسرائيلية الضرائب كوسيلة لتهجير الفلسطينيين من البلدة القديمة والسيطرة عليها، عن طريق تقديم إغراءات مادية للتجار لبيع محلاتهم. وقد أشار العديد من التجار إلى أن موظفي الضريبة يركزون مؤخراً على سوق العطارين حيث هناك مخطط استعماري لعمل مسار سياحي وبناء مطاعم وخمارات في السوق وأسواق أخرى مجاورة.⁴⁴

وقد تفاقم وضع الأسواق التجارية سوءاً بعد "الهبّة الشعبية" التي بدأت في تشرين الأول 2015، حيث أدت سياسات إسرائيل الأمنية وقيودها على الحركة (تشدّد الحراسة وزيادة تواجد الشرطة الإسرائيلية وإقامة الحواجز والكتل الإسمنتية داخل وخارج البلدة القديمة) إلى خلق حالة خوف شديدة عند السياح وسكان القدس، مما زاد من عزلة أسواق البلدة القديمة وأدى إلى تدهور وضع الأسواق التجارية بشكل أكبر وإغلاق عدد من المحلات. بحسب بيانات الغرفة التجارية في القدس، هناك أكثر من 250 محلاً مغلقاً حالياً في البلدة القديمة، عدا عن أن عدد كبير من التجار يفتحون محلاتهم لساعات قليلة خلال اليوم بسبب قلة الزبائن مما دفع العديد منهم للتوجه للعمل في السوق الإسرائيلي.

كما شددت السلطات الإسرائيلية مؤخراً من إجراءاتها التعسفية ضد التجار، خاصة من خلال إجراء حملات إنفاذ في البلدة القديمة وإصدار غرامات أو إنذارات على مخالفات لم تكن تنفّذ في الماضي. مثلاً، أُجبر صاحب مقهى في باب الواد على دفع غرامة بقيمة 5000 شيكل بعد أن وجد عمال البلدية سجاجير وأرجيلة داخل المحل ولعدم وضعه إشارة "ممنوع التدخين" داخل المحل. بحسب أحد التجار، يدفع المدخن أيضاً 1000 شيكل إذا دخن داخل المحل. مع أن التدخين مسموح خارج المحلات، فإن التاجر يدفع 1000 شيكل إذا ألقيت أعقاب السجاجير على الأرض. أما تجار الأحذية والهدايا التذكارية، فقد تم حذيرهم بسبب عرض البضائع على مساحة أبعد من 40 سم عن مدخل المحل.⁴⁵

● التوسع الاستيطاني

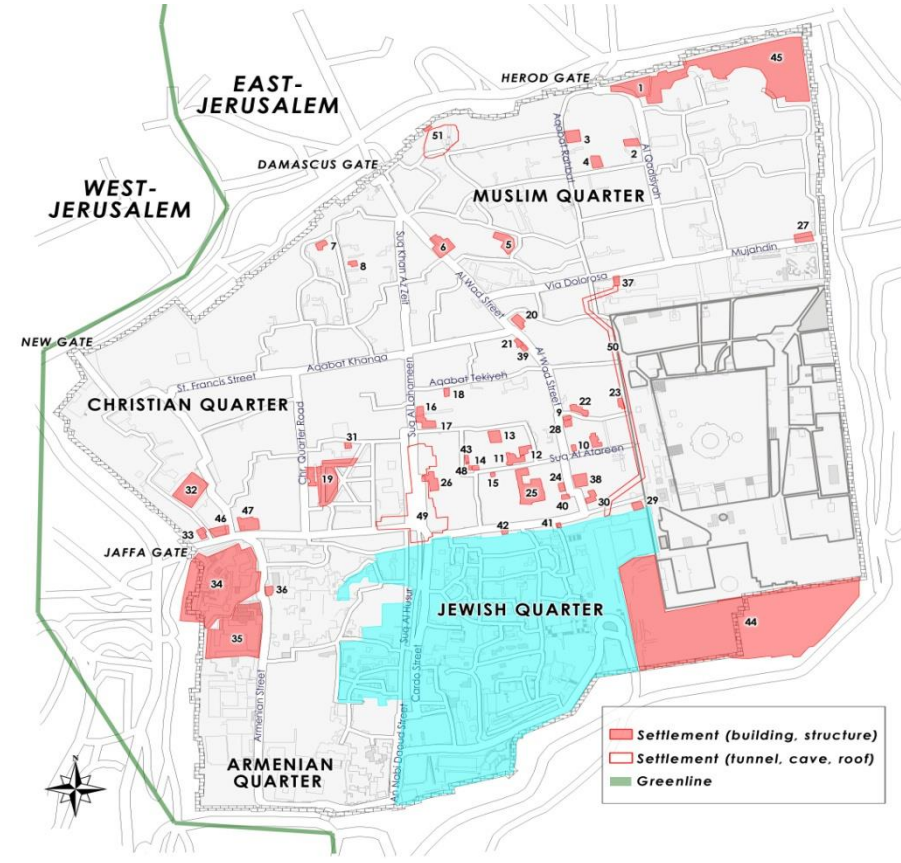
اشدّد الاستيطان الإسرائيلي في البلدة القديمة في السنوات الأخيرة، حيث أن الوحدات الاستيطانية تحيط بها، وتم بناء بعضها على الطرق الرئيسية المؤدية إلى البلدة القديمة، مما يتيح السيطرة على الحركة على طول هذه المسارات. كما أنشئت وحدات استيطانية في الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة بهدف إحاطة المسجد الأقصى. يقدر عدد المستوطنين المقيمين في البلدة القديمة (بما فيها "حارة اليهود" والأحياء العربية) بحوالي 2000.⁴⁶ تلعب منظمة "عطيرت كوهانيم" دوراً رئيسياً في تغيير التركيبة الديمغرافية بالقدس من خلال السعي لخلق أغلبية يهودية في الأحياء الفلسطينية بالقدس الشرقية.

⁴⁴ نور عرفة. 2016. الوضع الحالي للأسواق التجارية للبلدة القديمة في القدس. معهد ماس لأبحاث السياسات الاقتصادية.

⁴⁵ Ibid.

⁴⁶ Btselem: http://www.btselem.org/jerusalem/settler_enclaves

خارطة التوسع الاستيطاني في البلدة القديمة⁴⁷



9. شارع صلاح الدين ومحيطه

يعتبر شارع صلاح الدين من أشهر المراكز التجارية في القدس. تتميز المنطقة بكونها غير سكنية وباستقطابها للمحلات التجارية والمهنية بالإضافة لوجود بعض الفنادق والخدمات الحكومية مثل المحاكم ومؤسسات التأمين وبعض المنظمات الدولية.

● تدور القطاع التجاري

كان شارع صلاح الدين تاريخياً يجذب الفلسطينيين واليهود والسياح مثل أسواق البلدة القديمة. ولكن، بعد الانتفاضة الأولى، توقف اليهود عن الذهاب الى شارع صلاح الدين وقلّ عدد السياح. وبعد تطبيق سياسات الإغلاق الإسرائيلية في التسعينات وبداية عزل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي كانت تمثل العمق الاستراتيجي للقدس من ناحيتي العرض والطلب، خسرت المنطقة قاعدة استهلاكية كبيرة، وازداد الوضع سوءاً منذ بناء الجدار، تماماً مثلما حصل مع البلدة القديمة. تفاقم الوضع أكثر منذ "الهبّة الشعبية" التي نتج عنها حالة كبيرة من خوف سكان القدس من التجول في شوارع القدس (خوفاً من مشاكل مع الجنود الإسرائيليين)، لدرجة أن البعض أصبح يرى المراكز التجارية الإسرائيلية أكثر أماناً من المحلات العربية في شارع صلاح الدين أو البلدة القديمة.

إضافة إلى ذلك، يصعب عدم توفر عدد كافي من المساحات لوقوف السيارات من إمكانية التسوق في شارع صلاح الدين، خصوصاً مع ازدياد فرض إسرائيل للمخالفات. حالياً، يوجد فقط ثلاث مواقف (خاصة) للسيارات في محيط شارع صلاح

⁴⁷ المصدر: Jews for justice for Palestinians.

الدين ولا توجد أراضي فارغة لبناء مواقف أكثر للسيارات إضافة إلى عدم اهتمام البلدية بالتعاون لإيجاد حلول لهذه المشكلة. قد ساهم اعتماد التجار الفلسطينيين على استيراد البضائع الصينية إلى تحولت منطقة شارع صلاح الدين إلى أشبه بـ "سوق شعبي" لا يلبي الاحتياجات المحلية، بسبب تردي جودة البضائع، بينما في الماضي كانت تعتبر مستوى البضاعة المباعية في محلاته ذات جودة و"موضة". من آثار ضعف القطاع التجاري والسياحي في القدس عدم مقدرة التاجر على دفع الضرائب. بالإضافة للضرائب التي يدفعها أي تاجر، على التاجر أن يدفع ضريبة لافقة المحل (حوالي 8000 شيكل سنوياً، حسب الحجم). وقد سارعت إسرائيل في تنفيذها للقانون في الأحياء العربية بعد الهبة الأخيرة بصرامة.

● ضعف البيئة الاستثمارية

تعتبر البيئة الاستثمارية في شارع صلاح الدين ضعيفة جداً، خصوصاً أن معظم العمارات تابعة للأوقاف الإسلامية التي ستضطر دفع مبالغ هائلة لإخلاء المستأجرين في حال تطوير مشاريع استثمارية. لذا، يعتبر "مول الدار" من أكبر الاستثمارات التي حصلت منذ عام 1967 والذي افتتح من قبل عائلة مقدسية ليكون مرادف للأسواق التجارية الإسرائيلية وللهضبة بشارع صلاح الدين. لكن من أهم المشاكل التي واجهوها هي عدم دفع المستأجرين للخدمات (service charge) بالرغم من وجود ذلك في عقود الإيجار، ربما من قناعة بعض المستأجرين بأن المالك الفلسطيني لن يلجئ للمحاكم الإسرائيلية ليشكو من شخص فلسطيني لا يحترم بنود العقد.⁴⁸

10. بقية المناطق في مركز القدس (وادي الجوز، الشيخ جراح، الطور، الصوانه، العيساوية)

□ وادي الجوز:⁴⁹

● المساحة:

تبلغ مساحة وادي الجوز 740 دونم، حسب معطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، إلا أن إحصائيات جمعية بمكوم تشير إلى مساحة تبلغ 1149 دونم. يُستخدم الجزء الأكبر من الأراضي (38%) للسكن بالإضافة إلى جزء كبير نسبياً يُستخدم للتجارة والحرف، خاصة المنطقة الصناعية. هنالك مساحات كبيرة غير مستعملة، جزء منها أراضي مفتوحة وعامة (28%) وجزء آخر مخصص "للحداائق الوطنية الإسرائيلية".

● السكان والسكن

يبلغ عدد سكان وادي الجوز حوالي 15,000 نسمة، ويعتبر المجتمع قتي جداً، حيث أن ما يعادل 38% من السكان تحت سن 18 وحوالي 34% من السكان بين سن 19 و40 سنة، و19% بين سن 41 و60 سنة و9% فقط فوق سن 60.

بلغ عدد الوحدات السكنية 2,051 حسب إحصائيات عام 2014 ، وكان حجم 26% منها أكثر من 100 متر مربع، بينما كان حجم 60% منها يتراوح بين 40 و100 متر مربع. وقد تم بناء 44 وحدة سكنية مؤخراً (متى؟) تحت إشراف وتنفيذ دائرة الأوقاف الإسلامية.

● البنية التحتية

ترتبط بيوت وادي الجوز بشبكة المياه وبشبكة المجاري التابعة لشركة جيحون لكن هناك شبكات غير منظمة. للحصول على الكهرباء، تتزود البيوت من قبل شركة كهرباء محافظة القدس. فيما يتعلق بشوارع البلدة، تم ترميم الشارع الرئيسي لوادي الجوز مؤخراً بعد تواصل عدد من التجار والسكان مع البلدية ووزارة المواصلات وشركة موريا لتطوير القدس.

⁴⁸ مقابلة مع سامر نسبية (2016/12/15).

⁴⁹ تستند المعلومات في هذا الجزء من البحث حول وادي الجوز على تقرير معهد القدس للدراسات الإسرائيلية: "الأحياء العربية في شرق القدس- تقييم وبُنى تحتية: وادي الجوز" (2016).

● العمل ومستوى المعيشة

بناءً على معطيات المستوى الاجتماعي-الاقتصادي 2008 للمناطق الإحصائية لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن 74% من النساء (بين سن 25 و54) لا يشاركون في سوق العمل وتمثل نسبة العاملين من أصحاب الدخل 36%، 56% منهم يتقاضون دخلاً أقل من الحد الأدنى للأجور فقط 2.7% يحصلون على أجور أعلى من ضعف متوسط الدخل. تشير إحصائيات عام 2008 إلى أن معدل الدخل الشهري للشخص الواحد في وادي الجوز والشيخ جراح كان يبلغ 1759 شيكل.

ومن ناحية التعليم، توضح معطيات المستوى الاجتماعي الاقتصادي لدائرة الإحصاء المركزية أن 24% من السكان بين أعمار 25 و54 يحملون شهادات أكاديمية ويعتبر ذلك مستوى متقدم بالنسبة للقدس الشرقية ويحتل المستوى الثالث بعد شعفاط وبيت حنينا.

● الأنشطة الاقتصادية والتجارية

يعتبر وادي الجوز مركز رئيسي للحياة التجارية والصناعية في القدس. فتوجد فيها المنطقة الصناعية الوحيدة في القدس الشرقية التي توفر خدمات للسكان الفلسطينيين والزبائن اليهود. فيها العديد من المحلات التي تعمل في تصليح السيارات وبيع قطع الغيار، بالإضافة إلى البقالات والمخابز ومحلات بيع المواد المنزلية والغذائية ومواد البناء. وفقاً للجنة تجار وادي الجوز، توجد 146 مصلحة تجارية وحرفية، متركزة خصوصاً في شارع المقدسي وشارع خالد بن الوليد. ويشير المخطط الهيكلي الإسرائيلي للقدس 2000، الذي ما زال ينتظر المراجعة العامة، إلى أن منطقة وادي الجوز مخصصة من بين المناطق الرئيسية للتجارة في المدينة. لكن، بحسب جمعية حقوق المواطن في إسرائيل،⁵⁰ تتعرض المنطقة الصناعية في وادي الجوز حالياً لإخطارات بالهدم من البلدية بحجة أنها منطقة سكنية ولا يجوز أن تكون منطقة صناعية. هناك سبب سياسي وراء مثل هذا التوجه وهو إفراغ وادي الجوز من هذه المحلات لإتاحة الطريق للمستوطنين المرور منها عند ذهابهم للصلاة في البلدة القديمة، وما يعزز هذا الاستنتاج قيام الحكومة الإسرائيلية بمنح حوافز لانتقال الإنتاج الصناعي إلى منطقتي عطاروت وميشور ادوميم الصناعيتين.

□ الشيخ جراح

لا تتوفر بيانات حول الشيخ جراح في أبحاث معهد أريج أو معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، لذا يعتمد هذا القسم على المعلومات المتوفرة من جمعية بمكوم والتي تشير إلى أن عدد السكان يبلغ 3000 نسمة، يعيشون على مساحة تقدر بـ 809 دونم. وحسب المخططات الإسرائيلية، 22% من أراضي الشيخ جراح مخصصة للسكن، 20% مناطق مفتوحة، 17.5% طرق، 21% مباني عامة ومؤسسات، و فقط 7.5% فندقية. بالرغم من وجود ثماني قطع أرض مخصصة للفنادق، يوجد فقط فوق قطعة واحدة من هذه الأراضي فندق من الناحية الفعلية وهو فندق الامباسادور، بينما تم بناء مدارس أو مساكن على أغلب الأراضي المخصصة للفندقية.

□ الطور والصوانة

● المساحة

وفقاً لبيانات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، تبلغ مساحة الطور 2,000 دونم حالياً،⁵¹ بعد أن تمت مصادرة حوالي 6000 دونم من أراضي الطور عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وجزء من هذه الأراضي موجودة اليوم خارج الجدار. حوالي 35% من الأراضي فارغة حالياً وتقريباً 32% أراضي سكنية و فقط 7.4% تستخدم للأعمال والسياحة.

⁵⁰ مقابلة مع المحامية نسرین عليان

⁵¹ تجدر الإشارة إلى أن وفقاً للبيانات التي نشرتها جمعية بمكوم، تبلغ مساحة الطور 1,747 دونم.

● السكان والسكن

بلغ عدد سكان الطور والصوانة والشيخ ما يقارب 24320 نسمة عام 2013. مقارنة مع معطيات التعداد الإسرائيلي بعد 1967، كانت نسبة النمو السكاني لهذا الحي 356٪ بين عامي 1967 و 2013، ويتشابه هذا الحجم للنمو مع باقي المناطق في القدس الشرقية. شهدت السنوات بين 2002 و 2013 ارتفاع عدد السكان بنسبة 21٪⁵² ويعتبر المجتمع في الطور فتي، حيث أن 38٪ من السكان تحت سن الـ 15 وحوالي 46٪ بين سن 15 و 44.⁵³

وصل عدد الوحدات السكنية إلى 4203 عام 2013 وبلغ معدل حجم هذه الوحدات 80 متر مربع.⁵⁴ ويعاني سكان الطور من أزمة سكن خانقة بسبب الكثافة السكانية العالية والاكتظاظ الكبير وعدم توفر مساحات شاغرة للبناء باستثناء الناحية الشمالية الشرقية والتي يتم فيها التخطيط لبناء حديقة وطنية. هناك مناطق سكنية غير معترف بها ويبقى سكانها في ظل تهديد مستمر لهدم بيوتهم.

● العمل ومستوى المعيشة

تبلغ نسبة العاملين من أصحاب الدخل 41.2٪ (لمن تفوق أعمارهم 15 عاماً) وقد وصل معدل دخل الفرد شهرياً إلى 1783 في عام 2008. أكثر من نصف العاملين (56٪) يتقاضى أقل من الحد الأدنى للأجور فقط 4٪ يحصلون على ما يُسمى بـ "ضمان الدخل" من التأمين الوطني.⁵⁵ يعتبر قطاع التجارة من أكثر القطاعات جذباً للعاملين من سكان الطور (بنسبة 23٪)، يليه التربية والتعليم (بنسبة 14٪)، خاصة لحاملي البكالوريوس والماجستير، ومن ثم البناء (13٪). وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 18.7٪ لمن تتراوح أعمارهم بين 25 و 54.⁵⁶ من ناحية التعليم، فإن 13٪ فقط من سكان الطور حاصلون على شهادات أكاديمية.

● البنية التحتية

أصبحت شبكة الطرق غير ملائمة للبلدة بسبب الكثافة السكانية المتزايدة والبناء العشوائي على مدى السنوات الأخيرة. لذا، تحتاج شبكة الشوارع لصيانة واهتمام بشكل فوري، خاصة الشوارع الداخلية التي تفتقر إلى المعايير الهندسية الصحيحة، حيث أن غالبية الشوارع ضيقة جداً والمنعطفات قوية. إضافة إلى ذلك، هناك نقص في أماكن اصطافاف السيارات وتفتقر العديد من الشوارع لأرصفت للمشاة. قد أدى افتقار المنطقة للشوارع المعبدة إلى غياب منظومة الصرف الصحي، لذا يتم تصريف مياه الأمطار باتجاه الطريق الرئيسي المعبد مما يسبب الفيضانات الموسمية. إضافة إلى ذلك، هناك أجزاء في الطور غير مرتبطة بتأناً بشبكة مجاري مما يفرض على السكان حفر آبار امتصاصية. مثل باقي سكان القدس الشرقية، يتصل السكان بشبكة المياه من خلال شركة جيجون وتحصل جميع المناطق على كهرباء من خلال شبكة كهرباء محافظة القدس.

● الأنشطة الاقتصادية

يوجد في الطور فندق جبل الزيتون وفندق الأقواس السبعة وفندق الكومودور.⁵⁷ وبالرغم من أهمية ورمزية الطور للديانات الثلاثة، تبقى البلدة خارج العروض السياحية. ولا توجد أية مناطق صناعية أو مصانع في الطور، لكن توجد في الجهة الشرقية مخازن للبناء، كراجات لتصليح السيارات، حظائر للأغنام، ومجموعة من السيارات المخربة التي تستعمل لأخذ

⁵² معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. 2015. الأحياء العربية في شرق القدس- تقييم وبنى تحتية: الطور.

⁵³ Ibid.

⁵⁴ Ibid.

⁵⁵ معطيات المؤشر الاجتماعي والاقتصادي بحسب تعداد عام 2008 لدائرة الإحصاء المركزية.

⁵⁶ Ibid.

⁵⁷ من الغريب أن معلومات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية تشير إلى أنه تم إغلاق فندق الكومودور، إلا أنه مفتوح.

قطع غيار. توجد أيضاً محلات تجارية مثل البقالات ومحلات بيع خضار ومطاعم وغيرها. لكن يقوم العديد من السكان بشراء احتياجاتهم من بلدات قريبة مثل العيزرية والزعيم بسبب الأسعار الأكثر منخفضة.

● التوسع الاستيطاني

أقيمت مستوطنة أوروت في قلب الطور على حدود حي الصوانة. قد بنيت المستوطنة على أراضي كانت مخصصة "المباني عامة" وبالأخص لبناء مدرسة بنات. ولكن قام المليونير اليهودي- الأمريكي موسكوفيتش بشراء الأرض لبناء المستوطنة عليها.

□ العيساوية

● المساحة

تقدر مساحة العيساوية بحوالي 9419 دونم: 4٪ منها أراضي قابلة للزراعة و7.5٪ أراضي سكنية مقابل حوالي 69٪ أراضي مفتوحة،⁵⁸ مما يسبب باكتظاظ سكاني كبير ويُرغم السكان على البناء بشكل غير قانوني، خاصة في ظل وضع السلطات الإسرائيلية قيوداً على ارتفاع المباني.

● السكان والسكن

بلغ عدد سكان العيساوية 13730 نسمة عام 2011 وفقاً للإحصاء المركزي الإسرائيلي.⁵⁹

● العمل

يعتمد نصف العاملين من سكان العيساوية على سوق العمل الإسرائيلي، بينما يجذب قطاع الخدمات 29٪ من الأيدي العاملة. أما بالنسبة لقطاعي التجارة والصناعة، يستوعب كل منهما 5٪ من الأيدي العاملة. قد بلغت نسبة البطالة 20٪ عام 2012 وكانت الفئات الأكثر تضرراً تلك التي تعمل في قطاع الزراعة والتجارة والخدمات.

● البنية التحتية⁶⁰

تتصل 95٪ من الوحدات السكنية بشركة كهرباء محافظة القدس وبشبكة الصرف الصحي وجميع الوحدات السكنية موصولة بشركة جيجون الإسرائيلية.

● التوسع الاستيطاني

بسبب الموقع الاستراتيجي للعيساوية، صادرت إسرائيل خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية 1212 دونم من أراضي بلدة العيساوية أقيمت فوقها أربع مستوطنات: مستوطنة "الجامعة العبرية"، مستوطنة جفعات شابيرا، مستوطنة ميشور ادوميم، ومستوطنة معاليه أدوميم. يقطن في هذه المستوطنات حوالي خمسين ألف مستوطن.⁶¹ كما صادرت السلطات الإسرائيلية العديد من الأراضي لبناء قواعد عسكرية إسرائيلية أو لشق الطرق الالتفافية الإسرائيلية من أجل ربط المستوطنات في القدس مع المستوطنات الأخرى المجاورة.

⁵⁸ معهد أريج (دليل العيساوية). 2012.

⁵⁹ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. كتاب القدس الإحصائي السنوي 2010-2011.

⁶⁰ معهد أريج (دليل العيساوية). 2012.

⁶¹ Ibid.

11. جنوب القدس (سلوان، الثوري، جبل المكبر والسواحة الغربية، صور باهر وأم طوبا، بيت صفا وشرفات)

□ سلوان

لا توجد العديد من البيانات الاقتصادية حول سلوان، وهناك تفاوت كبير في المعلومات الأساسية حولها، مثل مساحتها وعدد سكانها. يمكن أن بسبب ذلك يعود إلى اختلاف بين المصادر في تعريف حدود البلدة والأحياء في جمع البيانات. فبعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 تم تقسيم سلوان إلى أحياء صغيرة لضمان سيطرة البلدية عليها. وتوجد اليوم في سلوان الحارات التالية: وادي قدوم ورأس العامود وعين اللوزة والثوري والشياح ووسط البلد وحارة التنك وبير أيوب وحارة اليمن والبستان ووادي حلوة ووادي ياصول.⁶²

مثلاً، يركز معهد أريج على سلوان والثوري (مساحة 1792 دونم و31683 نسمة عام 2011). أما جمعية بمكوم، فتركز على مركز سلوان فقط (مساحة 678 دونم و23,500 نسمة) وعندها معلومات مخصصة لحي رأس العامود وحي الثوري. لكن البيانات المنشورة في جمعية الجذور الشعبية المقدسية (حول سلوان بشكل عام) تشير إلى أن مساحة سلوان تبلغ 5640 دونم ويسكن بها 55000 نسمة.

حسب بيانات معهد أريج (حول سلوان والثوري)، يجذب سوق العمل الإسرائيلي 75٪ من القوى العاملة في سلوان، ويعمل 10٪ في القطاع التجاري و10٪ في القطاع الحكومي والخاص و5٪ في قطاع الصناعة.

● التوسع الاستيطاني

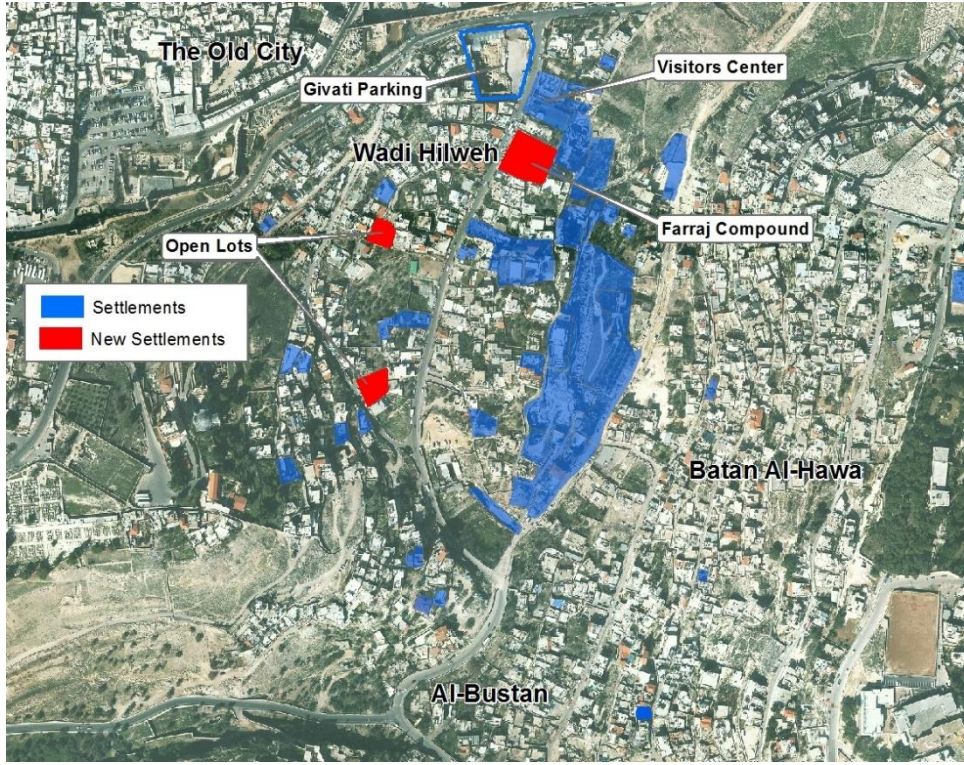
تواجه سلوان اعتداءات بشكل مستمر من السلطات الإسرائيلية والجمعيات الاستيطانية، على شكل هدم بيوت، مصادرة أراضي، اعتقالات، وإخلاء قسري للسكان من بيوتهم بهدف تعزيز تواجد المستوطنين من أجل تهويد سلوان حيث أن الرواية الصهيونية تعتبرها "عاصمة مملكة داود". تلعب الجمعيات اليمينية الخاصة دوراً رئيسياً في المشروع الاستيطاني في وسط الأحياء الفلسطينية. على سبيل المثال، تهدف منظمة العاد إلى تعزيز استيطان اليهود في سلوان وتطوير المواقع السياحية والأثرية من أجل إعادة تعريف القدس كمدينة يهودية ذات تاريخ يهودي وبالتالي محو تاريخه الفلسطيني والعربي ووجود أثاره المادية على الأرض.

خارطة تبين التوسع الاستيطاني في سلوان⁶³

⁶² الجذور الشعبية المقدسية:

<http://www.grassrootsalquds.net/ar/community/%D8%B3%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%86#firstPage>

⁶³ المصدر: Peace Now. 2015.



□ الثوري (أبو ثور)

لا توجد معلومات كثيرة حول الثوري، باستثناء ما نشرته جمعية بمكوم.

● السكان والسكن

يبلغ عدد سكان الثوري 15500 نسمة وتصل مساحة الثوري إلى 911 دونم: 40% منها مخصصة للسكن و48% مخصصة كمناطق مفتوحة. ومن أهم المشاكل التي يعاني منها سكان الثوري هي الأزمة السكنية، حيث تم استخدام كل إمكانيات البناء الضئيلة المصادق عليها من السلطات الإسرائيلية. وقد دفع ذلك العديد من السكان إلى بناء طوابق إضافية أو بناء بيوت قريبة جداً من بعضها البعض، بالرغم من أن معظمها مُعرض للهدم في أي وقت.

● البنية التحتية

وضع الشوارع الداخلية في حالة سيئة جداً حيث أن معظمها غير قانونية وبالتالي تفتقر للخدمات والبنى التحتية. شبكة المجاري لا تصل إلى كل المناطق وهناك الكثير من البيوت غير المتصلة بشبكة مياه.

□ جبل المكبر والسواحة الغربية

● المساحة

تبلغ مساحة جبل المكبر والسواحة الغربية حوالي 5023 دونم: 31% منها أراضي سكنية و24% منها أراضي مفتوحة وما يعادل 31% منها أراضي زراعية. لكن بالرغم من وجود أراضي زراعية، يعاني القطاع الزراعي من قيود عديدة منها:

مصادرة الأراضي، عدم وجود العمالة ورأس المال الاستثماري، صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية وعدم توفر مصادر المياه.⁶⁴

● السكان والسكن

بلغ عدد سكان جبل المكبر والسواحة الغربية 21127 نسمة عام 2011.⁶⁵

● العمل

تعتمد القوى العاملة في البلدة بشكل كبير على سوق العمل الإسرائيلي الذي يوظف 77٪ من الأيدي العاملة. أما قطاع الصناعة والتجارة، فيجذب كل منهما 5٪ من الأيدي العاملة، ولا يعمل سوى 2٪ من القوى العاملة في قطاع الخدمات. وقد بلغت نسبة البطالة 15٪ عام 2012.

● الأنشطة التجارية

يوجد في جبل المكبر والسواحة الغربية محلات تجارية مثل البقالات والمخابز ومحلات بيع الخضار والفواكه وملاحم ومحلات للصناعات المهنية مثل الحدادة والنجارة، مما يلبي جزء كبير من احتياجات السكان ولكن هناك عدد كبير من السكان التي تختار التسوق من المناطق الإسرائيلية.

● البنية التحتية

تمثل شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الوحيد للكهرباء وتشير بيانات معهد أريج إلى أن جميع الوحدات السكنية متصلة بشبكة الكهرباء. كما ترتبط جميع البيوت في سلوان بشركة جيحون الإسرائيلية، ولكن فقط 40٪ من الوحدات السكنية مرطبة بشبكة الصرف الصحي أما باقي الوحدات، وتستخدم حفر امتصاصية للتخلص من المياه العادمة.

□ صور باهر (وأم طوبا)

● المساحة

تشير بيانات معهد أريج إلى أن مساحة صور باهر وأم طوبا تبلغ 8245 دونم: 22٪ منها أراضي سكنية مبنية، 32٪ منها أراضي زراعية و 21٪ منها مصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية.

● السكان والسكن

بلغ عدد سكان صور باهر وأم طوبا 18137 عام 2011،⁶⁶ وقد بلغت نسبة زيادة عدد السكان 58٪ بين 2000 و 2011. تعاني البلدة من أزمة سكن شديدة بسبب الكثافة السكانية العالية واختيار العديد من السكان من خارج البلدة السكن فيها. قد دفع ذلك العديد من السكان إلى بناء مباني مرتفعة لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني، بالرغم من أن الخارطة الهيكلية الحالية لا تسمح بالبناء بارتفاع يزيد عن ثلاثة طوابق.⁶⁷

● العمل

⁶⁴ معهد أريج (دليل جبل المكبر والسواحة الغربية). 2012.

⁶⁵ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. 2012: مذكور في دليل معهد أريج (جبل المكبر والسواحة الغربية).

⁶⁶ معهد أريج (دليل صور باهر وأم طوبا). 2012.

⁶⁷ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (الأحياء العربية في شرقي القدس- دراسة حول البنية التحتية وتقييم الوضع: صور باهر وأم طوبا). 2012.

تعتمد 62٪ من الأيدي العاملة على سوق العمل الإسرائيلي و20٪ على قطاع التجارة و8٪ على قطاع الصناعة، أما قطاع الخدمات، فيجذب 5٪ من الأيدي العاملة فقط.⁶⁸ ووصل معدل البطالة إلى 25٪ عام 2012. وتبلغ نسبة أصحاب الدخل من العمل 46٪: حوالي النصف يحصلون على دخل أقل من الحد الأدنى للأجور و0.5٪ فقط يتقاضون ضعفي الأجر المتوسط.⁶⁹ و89٪ من النساء بين عمر 25 و54 لا تشارك في القوى العاملة.

● البنية التحتية

تمت المصادقة في عام 1999 على خارطة هيكلية لصور باهر وأم طوبا ولكنها لم تنفذ، ولذا لم تُبنى أرصفة ولم تشق شوارع منذ ذلك الوقت، مما يسبب ازدحام شديد يعاني منه السكان، خصوصاً أن الشوارع تعاني من منحدرات حادة ولا يوجد محلات لإيقاف السيارات.

يتزود السكان بالكهرباء من شركة كهرباء محافظة القدس، ولكن فيما يتعلق بالمياه لا توفر بلدية القدس الخدمات اللازمة للبلدة ويحصل السكان على المياه من خلال جمعية محلية تشتري المياه من شركة جيحون.⁷⁰ ولا يوجد إلا جهاز صرف صحي واحد في صور باهر، في الشارع الرئيسي، مما يؤدي إلى تدفق مياه الأمطار في باقي الشوارع.

● الأنشطة التجارية وغيرها من المصالح

تشير بيانات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية إلى وجود 91 مصلحة صغيرة ومكتب،⁷¹ التي تصل مساحتها إلى 150 متر مربع، بالإضافة إلى 26 مطعم، 9 ورش وكراجات. ومن ناحية العلاقات الاقتصادية، تعتمد صور باهر على غرب القدس بشكل كبير، خصوصاً أن معظم السكان يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وأدت إقامة الجدار إلى قطع معظم العلاقات الاقتصادية القوية التي كانت بين صور باهر وبيت لحم.

□ بيت صفافا وشرفات

● المساحة

تبلغ مساحة بيت صفافا والشرفات 5821 دونم: 14٪ منها أراضي سكنية، 34٪ أراضي زراعية و34٪ مصادرة من إسرائيل. وقد تمت مصادرة الأراضي بهدف بناء ثلاث مستوطنات إسرائيلية: جيلو التي تفصل جنوبي القدس وبيت صفافا عن بيت لحم، هارحوما على أراضي جبل أبو غنيم وجفعات همتوس. كما وتمت مصادرة أراضي من أجل شق الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 60 ورقم 398 لربط المستوطنات الإسرائيلية بمدينة القدس.

السكان والسكن

بلغ عدد سكان بيت صفافا وشرفات 11200 نسمة عام 2011.⁷²

● العمل

مثل باقي المناطق في القدس الشرقية، يتوجه نسبة كبيرة من الأيدي العاملة (65٪) من بيت صفافا والشرفات إلى سوق العمل الإسرائيلي، و25٪ يعملون في قطاع الخدمات و10٪ في القطاع العام والخاص، مما يعني أن قطاع الزراعة

⁶⁸ معهد أريج (دليل صور باهر وأم طوبا). 2012.

⁶⁹ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. 2012.

⁷⁰ Ibid.

⁷¹ تتكون المصالح من بقالات، محلات بيع خضار، مخازن، محلات بيع ألبسة وأدوات كهربائية، الخ.

⁷² الإحصاء المركزي الإسرائيلي (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2012): مذكور في معهد أريج (دليل بيت صفافا وشرفات). 2012.

والصناعة والتجارة لا تستقطب أي عمال. وقد وصلت نسبة البطالة في عام 2012 إلى 10٪، وكان العاملين سابقاً في القطاع الزراعي الأكثر تضرراً من السياسات الإسرائيلية.

● البنية التحتية

تمثل شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيسي للكهرباء في البلدة، ووفقاً لمعهد أريج، تحصل جميع الوحدات السكنية على الكهرباء. ويعتمد جميع السكان على شركة جيحون للحصول على المياه. وتتصل جميع الوحدات السكنية بشبكة الصرف الصحي ولكن يعاني السكان من خدمة سيئة فيما يتعلق بجمع النفايات الصلبة والتخلص منها. وتشير معلومات جمعية بمكوم إلى أن مستوى خدمات البلدية سيء، حيث أن العديد من الشوارع الداخلية تفتقد للأرصفة والإنارة.

12. شمال القدس (شعفاط، مخيم شعفاط وبيت حنينا)

□ شعفاط⁷³

● المساحة

تبلغ مساحة شعفاط حسب معطيات بمكوم 2208 دونم، وهو ما يختلف بشكل كبير عن بيانات معهد أريج التي تشير إلى أن مساحة شعفاط تبلغ 8495 دونم: 22٪ منها سكنية وحوالي نصفها مصادر من السلطات الإسرائيلية وحوالي 8٪ منها أراضي زراعية.

● السكان والسكن

يبلغ عدد سكان شعفاط ما بين 22759 (حسب إحصائيات معهد أريج بناءً على بيانات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية لعام 2011) و27000 (حسب إحصائيات بمكوم). وتعتبر مشكلة تراخيص الأراضي والبناء من أكبر المشاكل في بلدة شعفاط، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وتكلفة تراخيص البناء، حيث تتراوح تكلفة الترخيص ما بين 150000 و300000 شيكل، بحسب مساحة ونوع المبنى المطلوب بنائها، مما يدفع العديد من الفلسطينيين إلى البناء الغير المرخص.⁷⁴

على الرغم من هذه الأسعار الباهظة، لا تزال شعفاط ربما الحي الأكثر مرغوبة للسكن، خصوصاً بسبب حظر السلطات الإسرائيلية لفتح محلات تجارية على الشارع الرئيسي وهو ما يقلل من عدد الزوار والمشاكل ويؤمن أجواء أكثر هدوء للسكان.⁷⁵ فقد بادر مستثمرون من القدس باستثمارات عقارية في شعفاط، كان أكبرها أبراج القدس (90 شقة سكنية). لكن تستغل السلطات الإسرائيلية الأسعار المرتفعة للبيوت كأداة فعالة لشراء أراضي في القدس من أجل المضي قدماً بعمليات التهويد وزيادة عدد المستوطنين في القدس الشرقية.

● العمل

بما أن شعفاط تعتبر منطقة سكنية، لا تولد فرص العمل وبالتالي يعتمد سكان شعفاط بشكل كبير على سوق العمل الإسرائيلي حيث أن 75٪ منهم يعملون في إسرائيل، مقارنة بـ 15٪ في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ونسب ضئيلة جداً تعمل في التجارة (5٪) والخدمات (3٪) والصناعة (2٪).⁷⁶ وبالتالي، يشكل السوق الإسرائيلي مصدر رئيسي للدخل

⁷³ مقابلة مع حسن أبو خضير (2017/1/16)

⁷⁴ معهد أريج (دليل بلدة شعفاط). 2013.

⁷⁵ مقابلة مع حسن أبو خضير (2017/1/16).

⁷⁶ معهد أريج (دليل بلدة شعفاط). 2013.

بالإضافة إلى تأجير المساكن، بالإضافة إلى تحويلات الشيوخوخة من المغتربين.⁷⁷ بلغ معدل البطالة في شعفاط 8٪ عام 2013 وكان العمال في القطاع الزراعي من أكثر المتضررين من العوائق الإسرائيلية على الحركة والوصول إلى الأراضي الزراعية.⁷⁸

● الأنشطة الاقتصادية

تشير بيانات معهد أريج للعام 2013 إلى أن هناك 40 بقالة، 2 مخازن، 3 جزارين، 5 محلات فواكه وخضروات و10 متاجر للخدمات المختلفة و10 ورش العمل المهنية (حدادة ونجارة وغيرها). لذلك تؤمن الأهالي احتياجاتهم الأساسية من القدس (ش. صلاح الدين) أو رام الله أو العيزرية أو الأسواق في القدس الغربية، وليس من بيت حنينا حيث تعتبر الأسعار أعلى هناك.

● البنية التحتية⁷⁹

مثل بقية مناطق القدس الشرقية، ترتبط شعفاط بشبكة كهرباء محافظة القدس ووفقاً للجنة خدمات شعفاط (2013)، فإن 100٪ من البيوت متصلة بالشبكة. كما ترتبط جميع المساكن في شعفاط بشبكة المياه لشركة جيحون، ولكن يشكو السكان من ضعف ضغط المياه. وحوالي 95٪ من الوحدات السكنية في البلدة تستخدم شبكة الصرف الصحي كوسيلة أساسية للتخلص من المياه العادمة، والبقية تستخدم الحفر الامتصاصية.

● المشاريع الاستيطانية

نظراً لموقعها الاستراتيجي، تعرضت بلدة شعفاط إلى مصادرة السلطات الإسرائيلية لمساحات كبيرة من أراضيها بهدف بناء المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية والحواجر والطرق الالتفافية في أراضي البلدة ومحيطها.

صادرت الحكومة الإسرائيلية 3,989 دونم من بلدة شعفاط عقب احتلالها للأراضي الفلسطينية، وهو ما يمثل 47٪ من مساحة البلدة الإجمالية. قد تمت مصادرة هذه الأراضي لإنشاء خمس مستوطنات إسرائيلية، تحيط بالبلدة من جميع الجهات، وهي: رمات شلومو جنوب غرب البلدة، بسغات أمير إلى الشمال الغربي، ورمات اشكول وجفعات شابييرا (التلة الفرنسية) إلى الجنوب من البلدة وراموت (راموت ألون) إلى الغرب من شعفاط. يسكن حالياً أكثر من 88000 مستوطن إسرائيلي في هذه المستوطنات. وهذا يعني أن بلدة شعفاط مُحاطة من كل الجهات بمستوطنات إسرائيلية، بالإضافة إلى جدار الفصل الذي عزل 813 دونم (10٪) من أراضي شرق شعفاط خارج الجدار. صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي المزيد من الأراضي في شعفاط لبناء الطريق الالتفافي 436 الذي يمر بمستوطنة راموت (راموت ألون) جنوباً باتجاه مدينة القدس.⁸⁰

■ مخيم شعفاط⁸¹

● المساحة

تبلغ مساحة مخيم شعفاط 205 دونماً وفقاً لمعهد أريج وقد قامت الأونورا باستئجار الأرض من الحكومة الأردنية عندما تأسس المخيم عام 1965.

⁷⁷ مقابلة مع حسن أبو خضير (2017/1/16).

⁷⁸ لجنة خدمات شعفاط (2013): مذكورة في دليل معهد أريج لبلدة شعفاط (2013).

⁷⁹ معهد أريج (دليل بلدة شعفاط). 2013.

⁸⁰ Ibid.

⁸¹ شعفاط مخيم (دليل) أريج معهد

• السكن والسكان

يبلغ عدد سكان شعفاط 20000 نسمة، 60٪ منهم لاجئين مسجلين في سجلات وكالة الغوث الدولية؛ 15٪ لاجئين غير مسجلين في سجلات وكالة الغوث الدولية؛ 10٪ لاجئين مسجلين في سجلات وكالة الغوث الدولية ولكن لا يحملون بطاقات تحمل رقم مخيم شعفاط؛ وما يقارب 15٪ ليسوا لاجئين ولكن يسكنون في مخيم شعفاط. مثل باقي المخيمات الفلسطينية، يعاني مخيم شعفاط من كثافة سكانية عالية جداً تصل إلى حوالي 60-80 ألف شخص/كم مربع.

• العمل

يعتمد 70٪ من القوى العاملة على سوق العمل الإسرائيلي كمصدر رئيسي للدخل؛ 15٪ يعملون في قطاع الخدمات؛ 5٪ في قطاع التجارة.

وصلت نسبة البطالة في المخيم 25٪ في عام 2012 وكان من أكثر المتضررين العاملون في السوق الإسرائيلي وفي قطاع التجارة والصناعة.

• البنية التحتية:

يتصل جميع السكان بشبكة الصرف الصحي في مخيم شعفاط ويعتمد جميعهم على شركة كهرباء محافظة القدس للحصول على الكهرباء. لكن يواجه السكان عدة مشاكل في هذا المجال، منها: انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر خاصة في الشتاء؛ سرقة التيار الكهربائي من قبل بعض السكان؛ قلة الصيانة على الشبكة؛ وشبكة الكهرباء ليست آمنة. كما يواجه سكان المخيم تحديات في الوصول للمياه شركة جيحون هي الجهة المسؤولة لتزويد المياه لكن قامت بتقليل كمية المياه التي يستطيع السكان الوصول إليها كما ويعاني السكان من انقطاع المياه بشكل مستمر.

□ بيت حنينا

• المساحة

تشير إحصائيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (2014) إلى أن بيت حنينا تمتد على مساحة 6000 دونم، وهو رقم قريب إلى إحصائيات بمكوم (5237 دونم)، بينما تشير بيانات معهد أريج (2013) إلى مساحة أكبر تبلغ 8877 دونم: 34٪ منها تمت مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية (3045 دونم)، 27٪ منها أراضي سكنية (2369 دونم)، 11.5٪ أراضي زراعية (1025 دونم)،⁸² والباقي أراضي مفتوحة (2232 دونم) وغابات حرجية أو مساحات مخصصة للمناطق الصناعية والتجارية (128 دونم).

• السكان والسكن

يقدر عدد السكان بحسب معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (2016)⁸³ بـ 37300 نسمة عام 2014،⁸⁴ ووفقاً لإحصائيات بمكوم، يبلغ عدد السكان 41000 نسمة، مما يعني أن بيت حنينا أكبر الأحياء في القدس الشرقية. تشير الإحصائيات إلى

⁸² يعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات التي تأذيت من الاحتلال الإسرائيلي. فوفقاً لمركز جماهيري بيت حنينا (2012)، لا يوجد قطاع زراعة بشكل تجاري حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم البركسات التي تبني في المنطقة.

⁸³ Jerusalem Institute for Israel Studies. 2016. Jerusalem: Facts and trends 2016. The state of the city and changing trends.

⁸⁴ تجدر الإشارة إلى أن تقرير آخر لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية يشير إلى أن عدد سكان بيت حنينا بلغ 35,810 عام 2014. التقرير بعنوان: "Jerusalem- Figures and trends. The Jerusalem Institute for Israel Studies data to mark 2016 (5776)".

أن عدد السكان ازداد بنسبة 39.5٪ بين عامي 2005 و2010⁸⁵ بسبب اختيار عدد من الناس السكن في بيت حنينا بعد بناء الجدار.⁸⁶ وفقاً لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، تم بناء 1316 وحدة سكنية جديدة في بيت حنينا بين عامي 1995 و2009. ومع ازدياد عدد السكان، زاد الطلب على الشقق وارتفع سعرها. على سبيل المثال، تبلغ الأجرة الشهرية لبيت مكون من ثلاثة غرف حوالي 1000 دولار. من المشاكل التي تواجه السكان هي صعوبة حصولهم على قروض إسكان من البنوك لأن معظم الأراضي غير مسجلة في دائرة تسجيل الأراضي (طابو).⁸⁷

حسب معطيات ضريبة الأملاك (الأرنونا) لعام 2011، بلغ عدد الشقق في بيت حنينا 6193 شقة، منتشرة على مساحة 613738 متر مربع. تبلغ مساحة ما يقارب 46٪ من هذه الشقق أكثر من 101 متر مربع وتتراوح مساحة حوالي ربع الشقق بين 80 و100 متر مربع، وهو ما يعكس تقدم بيت حنينا (وشعفاط المتلاصقة له) من حيث الرفاهية السكانية مقارنة بالمناطق الأخرى في القدس الشرقية.⁸⁸

يعتبر قطاع الإسكان من أكثر القطاعات جذباً للمستثمرين في بيت حنينا. بالإضافة إلى إسكانات نسبية التي أقيمت في ثمانيات القرن الماضي، تم مؤخراً بناء حوالي 15 مشروعاً سكنياً، أطلق علي كل مشروع منها اسم "إسكان"، مثال: إسكان الزهراء، إسكان المعلمين الجديد، الخ.

يعتبر مجتمع بيت حنينا فتي، حيث أن أكثر من نصف السكان (56.1٪) تحت سن الـ 25⁸⁹ ورُبُع السكان بين سن 25 و44 وحوالي 18٪ فوق سن 45. ورُبُع السكان يحملون درجة أكاديمية.⁹⁰

● العمل

وفقاً لمعطيات مقياس المستوى الاجتماعي-الاقتصادي 2008 لدائرة الإحصاء المركزية، يبلغ الأجر المتوسط للفرد في بيت حنينا 1827 شيكل. ويعتمد سكان بيت حنينا بشكل كبير على سوق العمل الإسرائيلي، حيث أن حوالي 70٪ من الأيدي العاملة (في بيت حنينا وشعفاط)⁹¹ تعمل في إسرائيل، و15٪ يعملون في مجال التجارة والباقي في الصناعة (5٪)، ويعمل 5٪ في القطاعين الخاص والحكومي و5٪ في قطاع الخدمات. وصلت نسبة البطالة في بيت حنينا وشعفاط إلى 16.8٪ عام 2012.⁹²

● البنية التحتية

وفقاً لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، يمر في بيت حنينا خطان للمياه: الأول لمصلحة مياه القدس الموجودة في رام الله والثاني لشركة جيحون.⁹³ حسب المصدر نفسه، تسبب ازدواجية مصادر المياه الارتباك خاصة عند حصول تسرب للمياه في الشوارع حيث يتوجب معرفة هوية شركة المياه التي عليها القيام بالتصليحات اللازمة. ومثل باقي المناطق في القدس الشرقية، تتصل بيت حنينا بشبكة كهرباء محافظة القدس.

⁸⁵ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (الأحياء العربية في شرقي القدس- دراسة حول البنية التحتية وتقييم الوضع: بيت حنينا). 2014.
⁸⁶ قسّم الجدار بيت حنينا إلى قسمين، أحدهما يقع داخل حدود البلدية والثاني خارجها وقام بعزل بيت حنينا عن مناطق شمال غرب وشمال شرق القدس مثل بيت حنينا البلد والرام وبيرنبالا وحزما وعناتا.
⁸⁷ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. 2014.

Ibid.⁸⁸

⁸⁹ وتقارب هذه النسبة المعدل الموجود في باقي مناطق شرقي القدس (59٪) (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2014).

Ibid.⁹⁰

⁹¹ لم تستطع الباحثة الحصول على بيانات حول بيت حنينا لوحدها.

⁹² معهد أريج (دليل شعفاط وبيت حنينا). 2012: مذكور في معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. 2014.

⁹³ تجدر الإشارة إلى أن تقرير معهد أريج حول بيت حنينا لا يذكر مصلحة المياه في رام الله كخط للمياه في بيت حنينا.

يرتبط 90٪ من بيوت بيت حنينا بشبكة الصرف الصحي البلدية جيحون،⁹⁴ بما فيها البيوت المتصلة بمصلحة المياه في رام الله ولكن هناك نقص كبير في حاويات النفايات.⁹⁵ وتعاني شبكة الشوارع في بيت حنينا من وضع سيء جداً، باستثناء الشارع الرئيسي الذي تم ترميمه مؤخراً. بالرغم من مصادقة البلدية على تعبيد الشوارع منذ فترة طويلة، لم يحصل شيئاً على الأرض. يشكو السكان من مشكلة الشوارع ورسوم شق الشوارع الباهظة التي بدأت البلدية بفرضها مؤخراً كشرط لإعطاء رخص بناء.

● ازدهار البيئة الاستثمارية في بيت حنينا

تواجه البيئة الاستثمارية في بيت حنينا فترة من الازدهار حالياً. وتتركز الاستثمارات في العقارات والقطاع التجاري. مثلاً، تم بناء ما يقارب 2000 وحدة سكنية في بيت حنينا في أربع سنوات.⁹⁶ يقوم بمعظم الاستثمارات فلسطينيين من الشتات أصلهم من بيت حنينا. فقد حصلت احده العائلات المهاجرة على رخص لبناء 24 شقة سكنية في بيت حنينا على أراضي تملكها العائلة وستعمل في المستقبل على مشروع جديد لمدة سنتين لبناء 40 محل بيع للتجزئة (retail shops) و 18 شقة سكنية و 24 وحدة مكتبية.⁹⁷ بحسب هذه العائلة المستثمرة، زادت تكلفة البناء في بيت حنينا بنسبة 8-10٪ ما بين 2008 و 2016 خاصة بعد ظهور ضريبة تعبيد الشوارع عام 2013.

● تطور بيت حنينا كمركز تجاري كبير

تطورت بيت حنينا مؤخراً كسوق تجاري محلي، مكتفي ذاتياً إلى حد ما، بمعنى أن أسواق بيت حنينا بإمكانها تلبية جميع احتياجات السكان لدرجة أنه لم يعد هناك حاجة للذهاب إلى البلدة القديمة أو شارع صلاح الدين للتسوق، فكل الخدمات متوفرة ما عدا البنوك. قد ساعدت عدة عوامل إلى تطور بيت حنينا كمركز تجاري رئيسي يلبي احتياجات السكان ويجذب زبائن محليين ويهود، ومنها: سهولة الوصول إلى الأسواق بسبب توفر مواقف للسيارات؛ تنوع المحلات التجارية التي تلبي احتياجات مختلفة للسكان (سوبرماركتات، محلات ملابس، محلات حلويات، مطاعم ومقاهي، الخ)؛ واستثمار العديد من سكان بيت حنينا الأصليين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في القطاع التجاري والعقاري.

لكن على الرغم من تطور أسواق بيت حنينا، إلا أنها تبقى منعزلة بشكل كبير عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أحد المؤشرات على ضعف العلاقات الاقتصادية مع الضفة الغربية نسبة البضائع الفلسطينية التي تُباع في المحلات في بيت حنينا. مثلاً، فقط 10-15٪ من البضائع التي يبيعها بلدي مول بضائع فلسطينية مقابل 60٪ بضائع إسرائيلية و 20-25٪ بضائع من الخارج.⁹⁸ أما سوبرماركت جعفر، ف 60٪ من بضائعه يتم استيرادها من الخارج و 40٪ بضائع إسرائيلية.⁹⁹ والسبب وراء قلة البضائع الفلسطينية التي تباع في القدس هو القيود الإسرائيلية على إدخال بضائع من الضفة الغربية إلى القدس بالإضافة إلى عدم وجود إقبال كبير من المستهلك المقدسي على البضائع الفلسطينية بسبب الادعاء بضعف جودتها وقد اشتكى من ذلك كل من تمت مقابلتهم.

تواجه الأسواق التجارية في بيت حنينا تحديات مختلفة، منها: ضعف المبيعات بسبب القوة الشرائية المنخفضة عند سكان القدس؛ إغراق السوق الفلسطيني بالبضائع الإسرائيلية الرخيصة؛ والتنافس التجاري الكبير خصوصاً بين البقالات مما يؤدي إلى توزيع القوة الشرائية أو المال على عدد كبير من البائعين مما يسبب وصولهم إلى نقطة تساوي التكلفة الإجمالية مع إجمالي الإيرادات، بحيث أنه لم يعد هناك فائض للاستثمار في القطاع التجاري.¹⁰⁰ من أكبر التحديات التي تواجه تجار بيت حنينا في المستقبل بناء رامي ليفي لمركز تجاري كبير فيه سوبرماركت رامي ليفي ومقاهي ومتاجر أخرى (عدد 60-

⁹⁴ تشير إحصائيات معهد أريج إلى أن 98٪ من الوحدات السكنية موصولة بشبكة عامة للصرف الصحي.

⁹⁵ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. 2014.

⁹⁶ مقابلة مع رمزي أبو زهرية (2017/1/16).

⁹⁷ Ibid.

⁹⁸ مقابلة مع رمزي أبو زهرية (2017/1/16).

⁹⁹ مقابلة مع سفيان جعفر (2017/1/16).

¹⁰⁰ مقابلة مع عزام أبو السعود (2016/12/15).

(70). وقد تم الشروع بالبناء في منطقة عطروت (شمال بيت حنينا)، على مساحة حوالي 20 دونم وبتكلفة إجمالية قدرها 200 مليون شيكل.¹⁰¹ يدعي ليفي بأن خطته لبناء مركز تجاري تهدف إلى تعزيز التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين في القدس، من خلال جذب رجال أعمال فلسطينيين لشراء أو استئجار محلات في المركز التجاري. ووفقاً لرامي ليفي، سيخدم المركز التجاري حوالي 120000 فلسطيني و90000 يهودي، بالإضافة لخدمة عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يذهبون يومياً من الضفة الغربية إلى القدس للعمل.¹⁰² ويخاف أصحاب المحلات في بيت حنينا من فقدانهم لزيارتهم لأنه من الصعب التنافس مع شبطة رامي ليفي وأسعارها المنخفضة.

● التوسع الاستيطاني

كما ذكر سابقاً، صادرت إسرائيل ما يقارب 34٪ من أراضي بيت حنينا وقامت ببناء أربعة مستوطنات تحيط بالبلدة من جميع الاتجاهات، وهي: رامات شلومو، بسغات زئيف، بسغات عمير ونيفيه يعقوب، وكان يقطنها 85733 مستوطن حسن إحصائيات 2011.¹⁰³ كما قامت إسرائيل بالاستيلاء على المزيد من الأراضي لإقامة قواعد عسكرية أو لشق طرق التفافية إسرائيلية تربط المستوطنات الإسرائيلية المقامة هناك مع تلك الموجودة في القدس أو داخل أراضي الضفة الغربية، مثل شارع رقم 1 ، رقم 60، رقم 437 ورقم 20.¹⁰⁴

بدأت تعاني بيت حنينا من ظاهرة سيطرة المستوطنين الإسرائيليين على بيوت داخل الأحياء العربية. قد تم إخلاء ما لا يقل عن ثلاث عائلات من بيوتها في بيت حنينا في آخر خمسة سنوات، بعد قبول المحكمة بإثباتات تدل على ملكية اليهود لهذه الأراضي قبل عام 1948 وهو حق لا يستطيع الفلسطينيون المطالبة به. حسب وسائل الإعلام، يسعى المستوطنون في المستقبل إلى تقديم مخطط لبناء وحدات سكنية استيطانية في بيت حنينا.

¹⁰¹ <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/west-bank-israel-mall-palestinian-companies.html>

¹⁰² <http://www.timesofisrael.com/israeli-mogul-erecting-first-israeli-palestinian-mall-near-ramallah/>

¹⁰³ معهد أريج (دليل بلدة بيت حنينا). 2013.

¹⁰⁴ Ibid.

الفصل الثالث. التوزيع القطاعي لاقتصاد القدس الشرقية

يهدف هذا القسم من البحث عمل تشخيص لوضع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في القدس الشرقية بشكل عام.

1. قطاع المواصلات¹⁰⁵

بدأ تنظيم قطاع المواصلات في القدس الشرقية عام 2003 مع إنشاء جمعية السفرات الموحدة، وهي جمعية تنسيقية بين أصحاب الشركات المختلفة. قبل ذلك ومع أواخر الانتفاضة، كان هناك انعدام للمواصلات العامة في القدس وكان الاعتماد الأكبر على سيارات النقل الخاص. ولكن، في 2003 قررت إسرائيل وضع حد للفوضى التي كانت تميز قطاع المواصلات وعملت على تنظيم المواصلات العامة في القدس الشرقية مع إنشاء جمعية السفرات الموحدة التي كانت تضم 16 شركة. لكن قبل عامين، تم توحيد الشركات في ثماني شركات رئيسية بعد ضغط من وزارة المواصلات الإسرائيلية التي اشترطت إعطاء الدعم الحكومي بتوحيد الشركات، وهذه الشركات هي:

1. خطوط الشمال (القدس-رام الله)، مروراً بشعفاط، بيت حنينا، بير نبالا، الرام، كفر عقب، ورام الله.
2. خطوط الجنوب: تم توحيد شركات بيت جالا وبيت لحم.
3. خطوط الوسط: جبل المكبر، أبوديس، العيزرية، السواحة الشرقية.
4. شركة صور باهر وأم طوبا.
5. شركة جبل الزيتون.
6. شركة الثوري وعناتا.
7. شركة باصات العيسوية.
8. شركة باصات مخيم شعفاط.

كل شركة من هذه الشركات لها طاقم معين ونظام وما يوحدتها هو ما تفرضه وزارة المواصلات الإسرائيلية فقط، من حيث الأنظمة العامة مثل السير على جدول زمني معين وتسعيرة السفر والخصومات.

يواجه قطاع المواصلات تحديات مختلفة، أهمها عدم التزام وزارة المواصلات بالتزاماتها كلها، من ناحية تركيب محطات انتظار على طول الشارع وتجهيزها بشاشات الكترونية، استخدام البطاقات الذكية بدل التذاكر الورقية، وتطوير البنية التحتية للخطوط الجوية (الشوارع، محطات الانتظار، الخ.). إضافة إلى ذلك، تؤثر الملكية الخاصة المشتتة للشركات على نوعية الخدمة والتسهيلات المقدمة للمسافرين لأن التركيز الأكبر يكون على المردود والربح المالي أكثر من الخدمة المقدمة للمسافرين. هناك مشكلة أخرى تتعلق بمدة استخدام الباص، فيتم استخدام الباص الكبير لمدة 15 سنة والباص الصغير لمدة 10 سنوات وهو ما يؤدي إلى سوء جودة المواصلات. لذلك هناك ضغط الآن (من قبل المستخدمين) على ألا يتجاوز استعمال الباص الكبير أكثر من 12-10 سنوات وألا يتجاوز استعمال الباص الصغير 8 سنوات.

قد حصل مؤخراً إضراب للسائقين الفلسطينيين بسبب مطالبتهم بمساواة أجورهم مع السائقين الإسرائيليين حيث اتخذت وزارة المواصلات في عام 2016 قراراً برفع أجره العمل إلى 39 شيكل في الساعة لكن لم يتم تطبيق القرار على السائقين الفلسطينيين. خلال الإضراب، تعهدت وزارة المواصلات الإسرائيلية بالمساهمة برفع أجر السائق الفلسطيني بواقع 800 شيكل (شهرياً) ودفع 1 شيكل مقابل كل شيكل تدفعه الشركة إلى حد 150 شيكل. هكذا نتج عن الإضراب زيادة أجور السائقين بـ 950 شيكل من الوزارة و 150 شيكل من الشركات. لكن، تجدر الإشارة إلى أن أجور السائقين تتفاوت حسب الشركات وهناك تفاوت بين الشركات في تنفيذ القانون. فمثلاً، قانونياً، إذا عمل السائق لأكثر من 8 ساعات، على الشركة أن تدفع 120% من المعاش على أول ساعتين (زيادة عن الـ 8 ساعات) ودفع 150% لساعات العمل الأخرى (أكثر من 10 ساعات). لكن، هناك العديد من الشركات العربية التي تشغل 12 ساعة براتب مقطوع.

¹⁰⁵ يستند هذا القسم على مقابلة أجرتها الباحثة مع الناطق باسم السفرات الموحدة هاني العيسوي (2017/1/16).

تستخدم السلطات الإسرائيلية قطاع المواصلات وتطوير البنى التحتية كأداة سياسية لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس وربط المستوطنات الإسرائيلية بالقدس. مثلاً يعكس مشروع تأسيس "القطار الخفيف" السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى ربط المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية الشمالية مع القدس الغربية وجنوبها. لذا، باستثناء عدد قليل من محطات الوقوف تمر في شعفاط وبيت حنينا، فإن القطار الخفيف لا يخدم الفلسطينيين في القدس الشرقية. وفي المستقبل، تسعى بلدية القدس إلى تمديد طول السكة الحديدية، وصولاً إلى مستوطنة نيفي يعقوب، وبالتالي ربط المزيد من المستوطنات مثل جيلو وراموت ونيفي يعقوب بالقدس الغربية. علاوة على ذلك، هناك عملية تخطيط جارية لإضافة خطين: واحد يربط مستوطنة جيلو بجبل المشارف وخط يربط مستوطنة رامو ومستوطنة جيلو مروراً بالقدس الغربية.¹⁰⁶ ومن المشاريع الأخرى التي تدل على السياسات الإسرائيلية لبسط سيطرتها على القدس نظام التفرير الذي من شأنه جلب الزوار من أبو طور في الجنوب إلى جبل الزيتون مروراً بحائط البراق وسلوان، مما سيؤدي إلى تفاقم التوتر في المدينة.

2. قطاع التجارة

يعتبر قطاع التجارة القطاع الأساسي المساهمة في الناتج والعمالة في القدس الشرقية، رغم السياسات الإسرائيلية التي تعمل على عزل القدس والتي قطعت أوصال الأسواق الداخلية. فقدت الأسواق التجارية في القدس الزبائن الفلسطينيين من الضفة الذين كانوا يشكلون سوق استهلاكية أساسية وعرقلت القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة ومتطلبات الحصول على تصاريح التجارة من قدرة القدس الحصول على بضائع رخيصة نسبياً من الضفة الغربية.

من أهم التحديات التي تواجهها المحلات التجارية في القدس هي عدم قدرة العديد من التجار على دفع الضرائب المفروضة عليهم بسبب تدهور القطاع التجاري. على التجار أن يدفعوا ستة ضرائب رئيسية (مثلما نفرض على نظرائهم اليهود):¹⁰⁷

2. ضريبة الأرئونا التي تدفع سنوياً وتتراوح ما بين 309 و319 شيكل للمتر المربع الواحد، ويزداد سعر الضريبة مع زيادة مساحة المحل.¹⁰⁸
3. ضريبة القيمة المضافة والتي تشكّل 17٪ من قيمة المبيعات.
4. ضريبة الدخل.
5. ضريبة العمال.
6. ضريبة التأمين الوطني.
7. ضريبة تراخيص.

على الرغم من فرض البلدية لهذه الضرائب، فهي لا توفر في المقابل المستوى المطلوب من الخدمات كما يحصل عليها المواطن الإسرائيلي في القدس الغربية أو في المستوطنات)، حيث تعاني البلديات العربية من إهمال في تقديم الخدمات مثل صيانة البنية التحتية، النظافة، الخ.

قد بلغ حجم الإنتاج لأنشطة التجارة الداخلية في محافظة القدس 698.8 مليون دولار عام 2014 وبلغت القيمة المضافة لهذه الأنشطة 596.2 مليون دولار، مُوظفة 13413 عاملاً في نفس العام.¹⁰⁹ أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فلا تشمل بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني على معلومات حول منطقة 1J. أما بالنسبة لمنطقة 2J فهي معتمدة على إسرائيل اعتماداً كبيراً مثلها مثل باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن 81٪ من الواردات تأتي من إسرائيل مقارنة بـ 3.7٪ من الدول العربية، و 93٪ من الصادرات تذهب إلى إسرائيل.¹¹⁰

¹⁰⁶ European Union. 2016. Heads of mission report on East Jerusalem. Dec. 2016.

¹⁰⁷ نور عرفة. 2016. الوضع الحالي للأسواق التجارية للبلدة القديمة في القدس. معهد ماس لأبحاث السياسات الاقتصادية .

¹⁰⁸ معهد أريج (دليل جبل المكبر والسواحة الغربية). 2012.

¹⁰⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. كتاب القدس السنوي.

¹¹⁰ تم حساب هذه البيانات بناءً على البيانات المتوفرة في الكتاب السنوي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فيما يتعلق بالاستثمار، يستثمر العديد من أصحاب رؤوس المال من القدس في السوق التجاري في رام الله. وفقاً لأحد هؤلاء، فإن 30%-40% من السوق التجاري في رام الله من مستثمرين من القدس، أمثال باسم خوري، محمد المسروجي، طلال ناصر الدين، زاهي خوري، مازن سنقرط، وغيرهم.¹¹¹ وهناك أكثر من دافع يشجع على الاستثمار في الضفة الغربية بدلاً من القدس، منها: أجرة الأيدي العاملة في الضفة الغربية المتدنية مقارنة بالقدس؛ أسعار الأرض الأرخص في الضفة؛ وتكلفة التوزيع في القدس أعلى منها في الضفة بسبب القيود والشروط التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حركة البضائع. على سبيل المثال، أقل من 10% من منتجات شركة سنقرط تسوق في القدس.¹¹²

على الرغم من قلة العلاقات الاقتصادية بين القدس الشرقية والضفة الغربية حالياً، شهدت القدس بعض التطور في علاقاتها التجارية مع مناطق 48. فمنذ عشرة سنين، بادر الشيخ رائد صلاح بفكرة "مسيرة التيارق"، حيث كان لكل قرية من مناطق 48 يوم محدد للذهاب للقدس، باستخدام حافلة بمبلغ رمزي، مما أدى إلى تعزيز الحركة التجارية في القدس، لدرجة أن بعض التجار كانوا يبيعون بمبلغ 1000-2000 شيكل خلال أول ساعتين من اليوم.¹¹³ ولكن حاربت السلطات الإسرائيلية هذه الفكرة وتأثرت المبادرة سلباً عندما تم اعتبار الحركة الإسلامية خارجة عن القانون. إضافة إلى ذلك، تواصلت الغرفة التجارية في الخليل مع القيادات الإسلامية في مناطق 48 للاقتراح عليهم بترتيب زيارات إلى الخليل. عندما نُظمت هذه الزيارات، وجد الناس أن نفس البضائع التي تباع في القدس تباع في الخليل بأسعار أقل إضافة لوجود خيارات أكثر في الخليل. نتيجة لذلك، باتت مدينة الخليل تستقطب أعداداً متزايدة من الزوار من مناطق 48 على حساب أسواق القدس.

3. قطاع السياحة¹¹⁴

كانت القدس الشرقية وجهةً سياحية رئيسية لفترة طويلة بسبب أهميتها التاريخية والدينية، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي 14% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بحلول 1966. لكن، خضع قطاع السياحة للركود بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وخصوصاً عند تشديد السياسات الإسرائيلية لعزل القدس وفرض قيود على تطوير القطاع السياحي الفلسطيني في القدس. من أهم التحديات التي تواجه القطاع السياحي في القدس: صعوبة إصدار تصاريح لبناء فنادق أو تحويل المباني إلى الفنادق؛ صعوبة إجراءات الترخيص لشركات السياحة الفلسطينية؛ نقص في عدد الأراضي التي يمكن للفلسطينيين البناء عليها والتكلفة العالية الناتجة عن ذلك؛ ضعف البنية التحتية؛ وارتفاع الضرائب. وهناك أيضاً عوامل ذاتية تشكل تحدياً لتنمية قطاع السياحة، أهمها: موسمية حج المسيحيين والمسلمين، الذين يُعتبرون المحرك الرئيس لقطاع الأعمال التجارية في المدينة؛ ضعف الاستثمار الفلسطيني والعربي في القطاع السياحي؛ عجز في التنسيق بين الهيئات الفلسطينية ذات العلاقة بالقطاع السياحي، غياب رؤية واستراتيجية موحدة لتنمية القطاع السياحي الفلسطيني في القدس. كل هذه العوامل، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة مع القطاع السياحي الإسرائيلي الذي يتمتع بدعم مالي كبير من الحكومة الإسرائيلية أدت إلى هيمنة إسرائيل على القطاع السياحي في القدس.

نتيجة لذلك، أخذ عدد الفنادق في القدس بالانخفاض، فقلَّ عددها بنسبة 41% بين عامي 2009 و2016، من 34 فندقاً في 2009 إلى 20 فندقاً في الربع الثاني من العام 2016.¹¹⁵ مؤخراً، تم تحويل بعض الفنادق إلى مكاتب، مثل فندق جبل المكبر، بينما تم شراء فندق الكازار في وادي الجوز من قبل مستشفى المقاصد كما تم بيع فندق كابيتول في شارع صلاح الدين لشركة الكهرباء. في حين أن 34% من الفنادق في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت تقع في القدس الشرقية في

¹¹¹ مقابلة مع مازن سنقرط (2016/12/20).

¹¹² Ibid.

¹¹³ مقابلة مع تاجر في شارع صلاح الدين (2017/1/15).

¹¹⁴ <http://www.mas.ps/files/server/20161611112713-2.pdf>

¹¹⁵ Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). 2016. Press Release on Hotel Activities Survey in the West Bank during the Second Quarter 2016.

2009،¹¹⁶ فإن النسبة انخفضت دون 18% بحلول 2016. تراجعت كذلك نسبة الزوار النازلين في فنادق القدس الشرقية من 48% في 2009 إلى 23% في النصف الأول من عام 2016.¹¹⁷

قد تزامنت هذه الاتجاهات مع اختصار عدد متزايد من السياح الإقامة في فنادق القدس الغربية. وفقاً لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فإن 88% من السياح اختاروا الإقامة في فنادق القدس الغربية في 2013، في حين نزل 12% من السياح فقط في فنادق القدس الشرقية. وفي العام نفسه، استحوذت فنادق القدس الغربية بنسبة 90% من عائدات الفنادق.

4. القطاع الصناعي والحرفي

تعرضت المهن الحرفية في القدس إلى تدهور من ناحية الإنتاج واستقطاب الأيدي العاملة. بسبب النقص الكبير في المعلومات حول المهن الحرفية في القدس، يعتمد هذا القسم على دراسة نشرها معهد ماس عام 2012 حول الأنشطة الصناعية والحرفية في القدس.¹¹⁸ وتشير الدراسة إلى أن العديد من المهن الحرفية إما أُغلقت أو انتقلت إلى مدن فلسطينية خارج القدس أو تخلت العائلات عن إنتاجها بسبب وفاة الأجداد أو بسبب عدم جدواها اقتصادياً. لذلك، هناك عدد قليل من الحرف التي ما زالت تنتج في القدس وهي: الخزف (السيراميك) والتطريز والخيزران والأطراف الصناعية والمكاس والحقائب الجلدية والنحاسيات والفراشي. أما بالنسبة للفخاريات والبسط والتنجيد وغيرها من الحرف، فقد توقف إنتاجها في القدس. حسب الدراسة، فإن عدد المنشآت الحرفية بلغ 12 موزعة بين جمعيات خيرية (5) وشركات خاصة إما فردية أو عائلية (6) بالإضافة لمنشأة واحدة في مدرسة الأيتام الصناعية. وتوظف هذه المهن 103 عاملاً وعاملة، 61% منهم في التطريز. وفيما يتعلق بمصادر مواد الخام، يحصل على 85% منها من الضفة أو مناطق الـ 48 والباقي من التجار الإسرائيليين.

تزامن ضعف الإنتاجية مع هيمنة قطاع الخدمات على اقتصاد القدس فقد كانت القيمة المضافة لقطاع الخدمات في العام 2014 الأعلى من بين كل القطاعات (591.3 مليون دولار) وهو ما يمثل 53% من القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية، تلتها تجارة الجملة والتجزئة (235.7 مليون دولار أو ما يعادل 21% من القيمة المضافة) ومن ثم الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء (227.8 مليون دولار أو ما يقارب 20.4% من القيمة المضافة).¹¹⁹ ذلك يختلف عن عام 2012 عندما كانت القيمة المضافة لتجارة التجزئة والجملة هي الأعلى (416.3 مليون دولار وهو ما يعادل 44.6% من القيمة المضافة للأنشطة التجارية لعام 2012) ويمكن تفسير ذلك بتدهور القطاع التجاري في القدس الشرقية كما تمت الإشارة إلى ذلك مسبقاً. وبالرغم من ازدياد مساهمة نشاط النقل والتخزين بين 2012 و 2014 إلا أنه لم يمثل أكثر من 2.2% من القيمة المضافة للأنشطة التجارية في عام 2014 وهو ما يشابه مساهمة قطاع الإنشاءات في السنة نفسها.¹²⁰

5. سوق العمل

يوفر مركز الإحصاء الفلسطيني إحصائيات حول محافظة القدس (J+2J)، من دون معلومات مفصلة حول منطقة J1.

كانت نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظة القدس بين الأفراد +15 سنة 29.2% في العام 2015 مقارنة بـ 45.8% في فلسطين لنفس العام. وانخفضت نسبة المشاركة خلال الأعوام الأخيرة، من 37% عام 2011 إلى 31% عام 2014 و 29.2% عام 2015. أما بالنسبة لمشاركة الإناث، فهي أيضاً في انخفاض مستمر، من 8.7% عام 2011 إلى 6.3% عام

¹¹⁶ PCBS. 2009. Press Release Hotels Survey. Annual Report.

¹¹⁷ Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and the Ministry of Tourism and Antiquities (MOTA). 2016. More than 2 Million Visits to Tourist Sites in the West Bank in the First Half of 2016.

¹¹⁸ ماس (محمد قرش). 2012. المهن الحرفية التقليدية في القدس: واقعها وسبل حمايتها.

¹¹⁹ بلغ إجمالي القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في منطقة J1 في القدس 1,114.5 مليون دولار لعام 2014 (بالأسعار الجارية) وهو ما يمثل زيادة بنسبة ما يقارب 9% مقارنة بعام 2013 حيث بلغت القيمة المضافة 1,023.8 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ط 2016).

¹²⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. كتاب القدس السنوي.

2015 وتعتبر من أقل نسب المشاركة للنساء في العالم.¹²¹ لكن، هذه النسب مختلفة تماماً عن تلك التي يوفرها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. حسب الإحصائيات الإسرائيلية (والتي تركز فقط على القدس الشرقية)، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة للنساء 18٪، وبلغت نسبة مشاركة الرجال العرب 83٪.

بناءً على الإحصائيات الفلسطينية، بلغ معدل البطالة 13.9٪ عام 2015 مقارنة بـ 17.3٪ في الضفة الغربية و 41٪ في قطاع غزة. وقد سجل معدل البطالة في محافظة القدس انخفاضاً بما يقارب 5 نقاط مئوية مقارنة بمعدل عام 2014 (19٪) مقرباً من مستوى عام 2011 (13.2٪). قد بلغ معدل البطالة للإناث 26.8٪، وهو أعلى من معدل البطالة للذكور بـ 14.5 نقطة مئوية. قد كان ثاني أعلى معدل للبطالة عام 2015 بين الأفراد الذين أنجزوا أكثر من 13 سنة دراسية (15.4٪). كما وكان ثاني أعلى معدل للبطالة بين الأفراد الذين أعمارهم تتراوح بين 20 و 24 أي بين الخريجين الجدد، في حين كان أعلى معدل للبطالة للفئة العمرية 15-19.¹²²

فيما يتعلق بالحالة العملية، كانت 80.6٪ من العاملين في محافظة القدس "مستخدمين بأجر" وما يقارب 15٪ من العاملين يعملون لحسابهم الخاص وهو في ازدياد مقارنة بعام 2011 حيث كان 11.2٪ يعملون لحسابهم. أما أرباب العمل، فكانوا يمثلون 3.8٪ من العاملين في محافظة القدس عام 2015 والنسبة في انخفاض أيضاً مقارنة بعام 2011 عندما كانت 5.9٪.¹²³

وبالنسبة للتوزيع النسبي للعاملين حسب المهنة، كانت أعلى نسبة (26٪) للعاملين في المهن الأولية، يليها العاملين في الحرف وما إليها من مهن (24.1٪) ومن ثم العاملين في الخدمات والباعة في السوق (19.6٪) يليهم مشغلو الآلات ومجموعها (15.2٪). أما الفنيون والمتخصصون والكتبة، فقد مثلوا 12٪ من العاملين عام 2015 وقد انخفضت النسبة مقارنة بعام 2011 عندما كانت 18.4٪. كما ولّقت تدريجياً نسبة موظفي الإدارة العليا من 6.1٪ عام 2011 إلى 2.6٪ عام 2015.

فيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، هناك اختلاف بين 2011 و 2015. بينما كان يتركز توزيع العاملين من محافظة القدس في الخدمات والفروع الأخرى (27.4٪) عام 2011 وكان البناء والتشييد يمثل ثلث نشاط تجاري من حيث عدد العمال (بنسبة 22.3٪)، انقلب ذلك عام 2015 حيث كانت أعلى نسبة للعاملين تتركز في البناء والتشييد (32٪)¹²⁴ وثالث أعلى نسبة تعمل في الخدمات (23.6٪) بعد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي جذب 24.5٪ من العاملين عام 2015. أما التعدين، فقد جذب 12.4٪ من العاملين وتلاه النقل والمواصلات والاتصالات (6.7٪). أما الزراعة والحجارة والصيد، فقد مثلت أقل نسبة من العاملين (0.8٪).

انخفضت نسبة العاملين (من محافظة القدس) في إسرائيل والمستوطنات من 42.9٪ عام 2011 إلى 33٪ عام 2015 بينما ارتفعت نسبة العاملين في فلسطين من 57.1٪ عام 2011 إلى 67٪ عام 2015. قد بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين من محافظة القدس في إسرائيل والمستوطنات 172.3 شيكل مقارنة بـ 128.3 شيكل للعاملين في فلسطين (فرق 44 شيكل).¹²⁵ لكن ما زال الفلسطينيون في القدس يعتمدون بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، خصوصاً سوق العمل، الذي يمثل مصدر رئيسي للدخل حيث تشكل الأجور والرواتب من سوق العمل الإسرائيلي أكبر مصدر للدخل لسكان القدس الشرقية وتبلغ نسبتها 54.2٪. يليها مخصصات من التأمين الوطني الإسرائيلي التي تمثل 21.3٪ من مصادر الدخل؛ وثم الأجور والرواتب من القطاع الخاص وتبلغ نسبتها 13.1٪؛ ومشاريع الأسرة (غير الزراعية) والتي تغطي 6٪.¹²⁶

Ibid.¹²¹

Ibid.¹²²

Ibid.¹²³

¹²⁴ من غير واضح إذا يعمل عمال البناء في محافظة القدس أو في إسرائيل أو في الضفة الغربية .

Ibid.¹²⁵

Ibid.¹²⁶

6. البيئة الاستثمارية في القدس الشرقية

شهدت القدس فترة ازدهار عابرة في مجال الاستثمار المحلي بين عامي 2008-2009 و حتى 2012 حيث تم العمل على عدة مشاريع منها: فندق ليغاسي (استثمار من عائلة العففي من الناصرة)؛ الفندق الوطني (استثمار من أسامة صلاح من القدس)؛ مول الدار (استثمار من عائلة نسيبة)؛ قاعة الحمرة (استثمار من شركة باديكو القابضة)؛ فندق سانت جورج (تم استئجاره من عائلة القطب من قبل باديكو)؛ وفندق ايبيس (استثمار من شركة القدس القابضة).¹²⁷ لكن من وجهة نظر من تمت مقابلتهم، لم تكن هذه المشاريع ناجحة، واعتبرها البعض مثل مدير الغرفة التجارية سابقاً عزام أبو السعود،¹²⁸ مشاريع إنقاذ أو مشاريع نقل ملكية أكثر من كونها مشاريع استثمارية.

علاوة على ذلك، هناك مشاريع استثمارية في الإسكان مثل مشروع الطلة لشركة القدس القابضة في راس العامود، ومشروع رابية القدس لشركة باديكو في حي شرفات في بيت صفا، بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات العقارية في بيت حنينا حالياً. تم بناء ما يقارب 2000 وحدة سكنية في بيت حنينا في آخر أربعة سنوات.¹²⁹ لكن، بالرغم من هذه المشاريع، تعتبر البيئة الاستثمارية في القدس ضعيفة جداً. ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها: عدم وجود أمن اقتصادي بسبب الوضع السياسي مما يقلل من نسبة الاستثمار في القدس؛ قلة وعي الفلسطينيين لفرص الاستثمار وقوانين تشجيع الاستثمار الإسرائيلية والقانون الإسرائيلي بشكل عام؛ ارتفاع الضرائب خاصة لمن يريد تنفيذ القانون بحذافيره. من جهة أخرى لوحظت ظاهرة هجرة رؤوس الأموال من القدس. هناك العديد من الاستثمارات من قبل أهالي القدس في رام الله، خصوصاً لمن يتهرب من العبء الضريبي الإسرائيلي،¹³⁰ كما هناك توجه للاستثمار في أريحا والخليل وعمان. لكن معظم الاستثمارات تصب في الأراضي والعقارات وليس في القطاعات الإنتاجية لأن الاعتقاد هو أن الصناعة المحلية لا تستطيع منافسة المنتجات الإسرائيلية أو المستوردة.

بالنسبة للمبادرات الاستثمارية الحالية وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام في القدس، في سبتمبر 2016، أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني نيته الاستثمار في تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة في القدس من خلال بناء فنادق جديدة أو ترميم فنادق قائمة.¹³¹ كما أن هناك مشروع بقيمة 100 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية لتقديم قروض سكنية للفلسطينيين في القدس الشرقية عن طريق ثلاثة بنوك: بنك فلسطين، بنك القاهرة عمان والبنك الوطني. لكن لم يصرف حتى الآن إلا 30 مليون دولار بسبب عوائق لوجستية وبيروقراطية.¹³² قامت مؤسسة فلسطين للتنمية، التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، بإطلاق برنامج عام 2014 لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القدس والتي تعاني من نقص التمويل. تساهم المفوضية الأوروبية في تمويل البرنامج بمبلغ 2 مليون يورو، ويمنح كل مشروع مبلغ يتراوح بين 25000 و 250000 يورو.¹³³

كما تم الشروع في عدة مشاريع لرفع مستوى الوعي لدى الفلسطينيين (طلاب المدارس الثانوية والخريجين الجدد) عن سوق العمل، وذلك في محاولة لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل. على سبيل المثال، أطلقت مؤسسة الرؤية الفلسطينية مشروع يُدعى "تحفيز"، يهدف لتقديم المشورة المهنية للطلبة (15-16 سنة) لمساعدتهم على تطوير خطط حياتهم المهنية، وضمان اتخاذهم لقرارات سليمة عندما يتعلق الأمر باختيار تخصصاتهم في الجامعات. مؤسسة التعليم من أجل التوظيف (EFE / Education For Employment) لها رؤية مماثلة لكنها تستهدف خريجي الجامعات والكليات

¹²⁷ مقابلة مع سامر نسيبة (2016/12/15).

¹²⁸ مقابلة (2016/12/15).

¹²⁹ مقابلة مع رمزي أبو زهرية (2017/1/16).

¹³⁰ مقابلة مع عزام أبو السعود.

¹³¹

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/25168/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>

¹³² مقابلة للباحثة مع خالد كالوتي (2017/1/15).

¹³³ <http://www.pif.ps/psdf>

التقنية العاطلين عن العمل. وتقدم EFE دورات تدريبية ومهنية للخريجين لضمان تلبية احتياجات العمل ومساعدتهم الحصول على وظيفة والحفاظ عليها. بعد التدريب، تساعد EFE الطلاب على العثور على عمل من خلال تنظيم أيام توظيف وفعاليات أخرى لربط الخريجين مع أرباب العمل. يحصل خريجي EFE على فرص تدريب (3-6 أشهر) في المنظمات المحلية من أجل بناء مهاراتهم وزيادة فرص توظيفهم في المستقبل. كما تقدم جمعية الشبان المسيحية قروض من قبل البنك الإسلامي للتنمية لمساعدة الفلسطينيين على فتح مشروع (صالون حلاقة، مخيطة، مطعم، منجرة، الخ). لكن عدد محدود من الناس يقوم بسداد القروض مما يؤثر سلباً على إمكانية استمرارية مشاريع الإقراض.¹³⁴

لا تتوفر معلومات عن مركز الإحصاء الفلسطيني حول قطاع المعلومات والاتصالات في القدس الشرقية (1J) لوحدها بل تركز الإحصائيات على محافظة القدس بشكل عام. قد بلغ عدد العاملين في القطاع 27 عاملاً خلال عام 2014 وبلغت القيمة المضافة لهذه الأنشطة 1.1 مليون دولار لنفس العام وهي من أقل النسب مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

¹³⁴ مقابلة الباحثة مع حسن أبو خضير (2017/1/16).

الفصل الرابع. المستقبل: إلى أين يتجه اقتصاد القدس وما هي سبل إنعاشه؟

1. سيناريوهات مستقبل اقتصاد القدس

يمكن تصوير ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الاتجاه الاقتصادي للقدس الشرقية ولتخطيط إنمائها:¹³⁵

1. بناء نظام منفصل للقدس وقبول عزلتها، بحيث لا تكون القدس متصلة بالسلطة الفلسطينية أو بإسرائيل، يل تسلك طريقها ككيان مستقل، ويبدو هذا خيار غير واقعي بناتاً.
2. تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الضفة الغربية والأردن وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي: يضمن هذا السيناريو الحفاظ على الطابع الفلسطيني في القدس الشرقية ويتغلب على التجزئة الاقتصادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3. الخضوع للقوة الاقتصادية الإسرائيلية وقبول الضم: تصبح القدس الشرقية مثل مناطق 48 ضمن هذا السيناريو الذي يشمل مساواة في الخدمات والحقوق بين شرق وغرب القدس في المستقبل، مع أو من دون مشاركة سياسية للفلسطينيين. يمكن اعتباره الحل الأكثر "واقعية" أو حتمي على الرغم من أنه يعني أن القدس الشرقية لن تكون عاصمة "دولة فلسطين".

إذا استمر الوضع السياسي والاقتصادي على ما هو حالياً، يبدو أن اقتصاد القدس متجه باتجاه الاندماج مع الاقتصاد الإسرائيلي وقطع الأوصال مع الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في ظل غياب قيادة سياسية وطنية في القدس وفي ظل تعمق أزمة الهوية، وقد كان هذا رأي جميع من قامت الباحثة بمقابلتهم. هناك مؤشرات كثيرة تدل على اتجاه اقتصاد القدس للضم الكامل مع الاقتصاد الإسرائيلي:

- اعتماد معظم سكان القدس الشرقية على سوق العمل الإسرائيلي كمصدر رئيسي لتوفير فرص العمل والدخل، فالبيانات التي تمت الإشارة إليها في القسم حول التوزيع الجغرافي تدل على أن أكثر من 50٪ من القوى العاملة في كل منطقة جغرافية تمت دراستها (ما عدا البلدة القديمة) يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، سواء كفنيين أو في البناء أو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو في المستشفيات الإسرائيلية كأطباء أو كمرضى، الخ. من أهم العوامل التي تدفعهم للعمل في السوق الإسرائيلي: توافد فرص العمل؛ مميزات من ناحية التأمين الصحي؛ الأجر في سوق العمل الإسرائيلي أعلى منه في السوق الفلسطيني، فالد الأدنى للأجور في إسرائيل هو 5000 شيكل شهرياً منذ كانون الثاني 2017 (26.88 شيكل/ الساعة)¹³⁶ مقابل 1495 شيكل شهرياً في السوق الفلسطيني.
- اعتماد سكان القدس على نظام الصحة الإسرائيلي، فكل السكان لديهم تأمين وطني ويعتمدون على الخدمات التي يوفرها نظام الصحة الإسرائيلي.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سكان القدس الشرقية والقدس الغربية/ إسرائيل. هناك عدد من التجار الفلسطينيين من القدس الشرقية الذين قاموا باستئجار محلات في فنادق القدس الغربية بمبالغ ضخمة وبييعون حالياً التحف الشرقية هناك، خصوصاً أن القدرة الشرائية للسوق الإسرائيلية أكبر بكثير من السوق الفلسطينية.¹³⁷ إضافة لذلك، يملك الفلسطينيون العديد من المشاغل والمحلات في تليبتوت، خصوصاً في قطاع الكراجات. وهناك عدد متزايد من المصانع الفلسطينية في عطاروت¹³⁸ وميشور ادوميم¹³⁹ وتقدم الحكومة الإسرائيلية حالياً حوافز

¹³⁵ رجا خالدي ونور عرفة. محاضرة تم تقديمها في باسبا حول اقتصاد القدس الشرقية (2016/2/6).

¹³⁶

<https://www.btl.gov.il/English%20Homepage/Mediniyut/GeneralInformation/Pages/MinimumWage.aspx>

¹³⁷ مقابلة الباحثة مع عزام أبو السعود (2016/12/15).

¹³⁸ أنشئت المنطقة الصناعية عطروت في عام 1970 على أراضي بيت حنينا والرام، وتعتبر اليوم من أهم المناطق الصناعية في الضفة الغربية وهناك خطط إسرائيلية لبناء مرفق صناعي جديد على 4.3 دونم من الأراضي المحتلة سابقاً من قبل المستوطنة (3http://poica.arij.org/details.php?Article=9872#_ftn).

للإنتاج في المنطقتين.¹⁴⁰ حتى في مجال الخدمات، يمتلك حمامة ومقاولون فلسطينيون مكاتب عديدة في القدس الغربية.

- خطط إسرائيل لربط المواصلات العامة في القدس الشرقية مع شبكة المواصلات الإسرائيلية في المستقبل. يُعتبر قطاع المواصلات من القطاعات الحيوية والمهمة جداً من ناحية سياسية خصوصاً ضمن سعي إسرائيل لإظهار سيطرتها على القدس كأنها موحدة. لذا، حسب المقابلة التي أجرتها الباحثة، سوف تسعى إسرائيل في المستقبل إلى دمج المواصلات العامة في القدس الشرقية مع شبكة المواصلات الإسرائيلية. هنا تأتي أهمية استخدام البطاقات الذكية حيث يستطيع المسافر استخدام نفس البطاقة في القدس الشرقية والغربية وكافة شبكة المواصلات الإسرائيلية، مما يسهل في الربط مع المواصلات الإسرائيلية.
- وجود مصالح وفوائد مادية من العمل مع السوق الإسرائيلي. فمثلاً، هناك العديد من المقاولين الذين يعملون في مشاريع في القدس الغربية أو في المستوطنات الإسرائيلية في قطاع البناء والتشغيل والوكالات والصحة.

لذا يبدو أن القدس تمر اليوم بما خضعت لها يافا تاريخياً. هي حالياً في مرحلة الضم مع الاقتصاد الإسرائيلي وإذا استمر الوضع على ما هو، ستصبح القدس الشرقية حي الأقلية العربية وسط أكثرية يهودية غالبية يرتبط بالقدس الغربية، تماماً مثل علاقة يافا بتل أبيب. بحسب الأمم المتحدة، بما أن المسار الاقتصادي للقدس الشرقية ينحرف بشكل كبير عن الضفة الغربية، تماماً مثلما حصل بين غزة والضفة الغربية، يبدو أن المفهوم المتعارف عليه في أوصلو والقوانين الدولية والذي يرى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة ككيان واحد، لم يعد مفهوم له معنى،¹⁴¹ ولذلك عواقب مهمة على الفرص المستقبلية والتدخلات في اقتصاد القدس الشرقية. فالسؤال الأساسي هو: ما هو الهدف من التدخلات "التنموية"؟ هل المطلوب دعم صمود الفلسطينيين في القدس عن طريق تحريك العجلة الاقتصادية للقدس الشرقية؟ إذا كان هذا هو الهدف المراد تحقيقه، السؤال الأهم يصبح: ما هي طبيعة الاقتصاد الذي نريده في القدس الشرقية؟ هل من الممكن فعل شيئاً لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل السياسات التي تفرضها إسرائيل من ضم وعزل وتفكك وفي ظل فراغ قيادي وسياسي وتخطيطي فلسطيني كبير؟ ماذا يريد سكان القدس أصلاً؟ العديد ممن قامت الباحثة بمقابلتهم أشاروا إلى أن التعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي خصوصاً فيما يخص الأعمال (Business) والأنشطة الاقتصادية المختلفة يعود على الفلسطينيين بمكاسب مادية. إذاً، كيف يمكن خلق أو ضمان مكاسب مادية من تعزيز العلاقات مع الاقتصاد الفلسطيني؟

للرد على هذه الأسئلة وغيرها، من المهم وضع رؤية واضحة للقدس وهو ما نفتقر إليه حالياً. من المهم جداً الإجابة على سؤال: "ما هي القدس التي نريد أن نعيش فيها بعد خمس أو عشر سنوات من الآن وما هي الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية؟" حتى الآن، ليس هناك إجابة واضحة على هذين السؤالين مع أنهما يحددان المسار الذي يجب متابعته. على الرغم من أن العديد من الناس يعتبرون أن "القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين" هي الرؤية السياسية والوطنية، إلا أن هذه "الرؤية" تقتصر إلى تفكير عملي بالآليات التنفيذية اللازمة لتحقيق "الرؤية". لذلك حان الوقت للابتعاد عن الشعارات واتباع طريقة جدية لوضع رؤية وطنية للقدس وتحديد الآليات لتحقيق الرؤية بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مساءلة الفاعلين كافة عن تنفيذ الاستراتيجيات. إذا لم يتم فعل ذلك، ستربح إسرائيل وقتاً أكثر لضم القدس الشرقية أكثر وبسط سيطرتها السياسية والاقتصادية على القدس من خلال خلق وقائع أكثر على الأرض سيكون من الصعب محوها في المستقبل، خصوصاً في ظل استفادة إسرائيل من ثقافة "الإفلات من العقاب" وإهمال القانون الدولي والمسؤوليات القانونية التي على الدول احترامها.

2. أفكار أولية لإنعاش الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية

¹³⁹ بنيت مستوطنة ميشور ادوميم عام 1974 على أراضي للعيسوية والطور والخان الأحمر في القدس. وتعتبر المستوطنة واحدة من المستوطنات الصناعية الأساسية في الضفة الغربية. وحسب إحصائيات 2014 يوجد في المستوطنة تقريباً 300 مصنع وشركة صغيرة واثنين من محلات السوبر ماركت الكبيرة، متحف للفن والعديد من مصانع النسيج. وتسعى إسرائيل إلى توسيع مستوطنة ميشور ادوميم بناءً على خطط إسرائيلية تم نشرها عام 2016 (اريج: http://poica.arij.org/details.php?Article=9872#_ftn)

¹⁴⁰ مقابلة الباحثة مع نسرين عليان (2017/1/18).

¹⁴¹ اونكتاد. 2013.

مثلاً ذكر سابقاً، ليس من مُجدي التفكير باستراتيجيات للعمل في غياب رؤية واضحة وأهداف محددة لأنها بالنهاية ستكون مشاريع تساعد في الوقت القصير من دون أن يكون لها تأثير كبير على الأرض. مع ذلك، نستعرض أدناه بعض الأفكار والسبل التي من الممكن اتخاذها لإنعاش اقتصاد القدس الشرقية.¹⁴²

تطوير القطاع السياحي الفلسطيني في القدس

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها تحريك، ولو قليلاً، العجلة الاقتصادية في القدس الشرقية. من إحدى الطرق لتطوير القطاع السياحي ترويج السياحة الداخلية وتسويق القدس ضمن حزمة فلسطينية للسياحة الدينية تشمل أريحا وبيت لحم والقدس والخليل والناصرة مثلاً. يمكن لأنشطة كهذه أن تعزز العلاقات الاقتصادية بين القدس الشرقية وباقي الأراضي الفلسطينية. من المهم أيضاً استغلال التنوع الثقافي والديمقراطي والاثني في القدس لخلق تنوع سياحي وجذب عدد أكبر من السياح حيث أن القدس ما زالت تعتمد بشكل كبير على السياحة الدينية. كما يمكن للسلطة الفلسطينية لعب دوراً مهماً في تشجيع السياحة الإسلامية من الدول الآسيوية والإفريقية عن طريق تنظيم حملات سياحة مشتركة مع الأردن ومناطق 48.

لكن لتحقيق ذلك، من المهم وضع استراتيجية ترويجية واضحة للقدس الشرقية وضمان التنسيق بين منظمي الرحلات السياحية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومناطق 48، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للسياحة. من الضروري أيضاً تحسين التسويق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات السياحية على الصعيد الدولي. كما ينبغي تطوير الخبرات الفنية والإدارية للعاملين في صناعة السياحة لضمان جودة الخدمة التنافسية.

تعزيز الإنتاجية: من المهم بناء القدرة الإنتاجية لاقتصاد القدس الشرقية لتعزيز ميزته التنافسية. يمكن فعل ذلك من خلال استغلال مناطق استراتيجية مثل البلدة القديمة وإعادة تشجيع إنتاج البضائع ذات الجودة العالية. تأتي هنا أهمية الاستثمار في الصناعات الصغيرة، ولا سيما الحرف اليدوية التقليدية، التي من الممكن أن تُثري قطاع السياحة الفلسطيني، خاصة إذا تم ترويج الصناعات تحت اسم "صنع في القدس". يمكن الاستفادة هنا من مشروع قامت به الغرفة التجارية في الخليل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تحت عنوان "صنع في الخليل". فقد قاموا بفتح محل كبير وجمعوا فيه بضائع تم تصنيعها من عشرة مصانع في الخليل. قد لاقى المشروع نجاحاً كبيراً لدرجة أن هناك مبادرة للقيام بنفس المشروع في رام الله.¹⁴³

تطوير صندوق للتنمية يمكن استخدامه لأغراض مختلفة مثل مساعدة التجار في البلدة القديمة في دفع الضرائب الباهظة؛ تشجيع الاستثمار العام والخاص في القطاع السياحي والتجاري وبناء مشاريع الإسكان للأسر الفقيرة؛ تطوير البنية التحتية الاقتصادية، الخ. بوسع القطاع الخاص الفلسطيني والبنوك الفلسطينية والشتات الفلسطيني وآخرين المساعدة في تأسيس هذا الصندوق وتمويله. كما يمكن للسلطة الفلسطينية أن تتوسط لتخفيف الشروط على سكان القدس الشرقية فيما يتعلق بالوصول إلى فرص تمويل وقروض من البنوك الفلسطينية.

وبالإضافة لهذه التدابير الاقتصادية، من المهم يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية التي تم إغلاقها في القدس ومحاسبتها على احتلالها القدس الشرقية وضمها وبنائها المستوطنات غير الشرعية.

¹⁴² تم استعراض هذه الأفكار في ورقة سياساتية كتبها الباحثة مع الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، بعنوان: "انهيار اقتصادي في القدس: استراتيجيات للإنعاش" (2016).

¹⁴³ مقابلة مع أحد تجار شارع صلاح الدين (2017/1/15).

STUDY 2021



PALESTINE ECONOMIC POLICY RESEARCH INSTITUTE-MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس

M A S